

٢- () وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ (وَهُوَ ابْنُ مُسَهَّرٍ)، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.



٢٢- كتاب المساقاة

١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

١- (١٥٥١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا^(١) مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ^(٢). [أخرجه البخاري: ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣١. وقد تقدم بقول رافع عند مسلم برقم: ١٥٤٧].

(١) قوله: «شطر ما يخرج منها» فيه بيان الجزء المساقى عليه من نصف أو ربع أو غيرهما من الأجزاء المعلومة فلا يجوز على مجهول كقوله: على أن لك بعض الثمر، واتفق المجوزون للمساقاة على جوازها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير.

(٢) قوله: «أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع» وفي رواية: «على أن يعتملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها» في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وبه قال مالك والشافعي والليث والشافعي وأحمد وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يجوز وتناول هذه الأحاديث على أن خيبر فتحت عنوة وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ، فما أخذه فهو له وما تركه فهو له. واحتج الجمهور بظواهر هذه الأحاديث ويقولون: «أقركم ما أقركم الله» وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً. قال القاضي: وقد اختلفوا في خيبر هل فتحت عنوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة وبعضها بجلاء أهلها عنه؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة؟ قال: وهذا أصح الأقوال وهي رواية مالك ومن تابعه وبه قال ابن عيينة: وفي كل قول أثر مروي. وفي رواية لمسلم أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين.

وهذا يدل لمن قال: عنوة إذ حق المسلمين إنما هو في العنوة، وظاهر قول من قال صلحاً: أنهم صلحوا على كون الأرض للمسلمين والله أعلم. واختلفوا فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار فقال داود: تجوز على النخل خاصة. وقال الشافعي: على النخل والعتب خاصة. وقال مالك: تجوز على جميع الأشجار وهو قول للشافعي. فاما داود فرأى رخصة فلم يتعد فيه المنصوص عليه. وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة لكن قال: حكم العتب حكم النخل في معظم الأبواب. وأما مالك فقال: سبب الجواز الحاجة والمصلحة وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه والله أعلم.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ^(١)، فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةً وَسَقًا: ثَمَانِينَ وَسَقًا مِنْ ثَمَرٍ، وَعِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ شَعِيرٍ^(٢)، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَسَمَ خَيْبَرَ^(٣) خَيْبَرَ، أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلُّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ، فَوَيْهَنَ مَنْ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ وَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلُّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَمَنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ.

(١) قوله: «من ثمر أو زرع» يحتاج به الشافعي وموافقيه وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة فتجوز تبعاً للمساقاة فيساقى على النخل ويزارعه على الأرض كما جرى في خيبر. وقال مالك: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من الأرض بين الشجر. وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة والمساقاة فاسدتان سواء جمعهما أو فرقهما ولو عقدتا فسختا. وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء المحدثين وأحمد وابن خزيمة وابن شريح وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجتمعتين وتجوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المختار لحديث خيبر، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيبر إنما جازت تبعاً للمساقاة بل جازت مستقلة، ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض فإنه جائز بالإجماع وهو كالمزارعة في كل شيء، ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستمرين على العمل بالمزارعة. وأما الأحاديث السابقة في النهي عن المخايبة فسبق الجواب عنها وأنها محمولة على ما إذا شرطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز المزارعة واستقصى فيه وأجاد وأجاب عن الأحاديث بالنهي والله أعلم.

(٢) قوله: «فكان يعطي أزواجه كل سنة مائة وسقاً ثمانين وسقاً من ثمر وعشرين وسقاً من شعير» قال العلماء: هذا دليل على أن البياض الذي كان بخيبر الذي هو موضع الزرع أقل من الشجر، وفي هذه الأحاديث دليل لمذهب الشافعي وموافقيه: أن الأرض التي تفتح عنوة تقسم بين الغنائم الذين افتتحوها، كما تقسم بينهم الغنيمة المنقولة بالإجماع لأن النبي ﷺ قسم خيبر بينهم. وقال مالك وأصحابه: يقفها الإمام على المسلمين كما فعل عمر ﷺ في أرض سواد العراق. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها أو تركها في أيدي من كانت لهم بخراج يوظفه عليها وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح.

(٣) قوله: «فلما ولي عمر قسم خيبر» يعني قسمها بين المستحقين وسلم إليهم نفس الأرض حين أخذها من اليهود حين أجلاهم عنها.

٣- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ

وهم خمسة الأصناف المذكورة في قوله تعالى: ﴿واعملوا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول﴾ فيأخذ لنفسه خمساً واحداً من الخمس ويصرف الأخماس الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين. واعلم أن هذه المعاملة مع أهل خيبر كانت برضى الغانمين وأهل السهمان، وقد اقتسم أهل السهمان سهمانهم وصار لكل واحد سهم معلوم.

(٤) قوله: «على أن يعتملوها من أموالهم» بيان لوظيفة عامل المساقاة وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واستزادته عما يتكرر كل سنة كالسقي وتنقية الأنهار وإصلاح منابت الشجر وتلقيحه وتنحية الحشيش والقضبان عنه وحفظ الثمرة وجذاذها ونحو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر الأنهار فعلى المالك والله أعلم.

٦- (١) وحدثني محمد بن رافع وإسحاق ابن منصور (واللفظ لابن رافع)، قالا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، حدثني موسى ابن عقبة، عن نافع.

عن ابن عمر، أن عمر ابن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وأن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها، لله ولرسوله وللمسلمين، فأراد إخراج اليهود منها، فسالت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرهم بها، على أن يكفوا عملها، ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله ﷺ: «نقركم بها على ذلك، ما شئنا». فقرروا بها حتى أجلاهم عمر إلى نيماء وأريحا^(١). (إخرجه البخاري: ٢٣٣٨، ٣١٥٢).

(١) قوله: «فأجلاهم عمر إلى نيماء وأريحا» هما ممدودتان وهما قريتان معروفتان، وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة لأن نيماء من جزيرة العرب لكنها ليست من الحجاز والله أعلم.

٢- باب فضل الغرس والزرع

٧- (١٥٥٢) حدثنا ابن نمير، حدثنا إبي، حدثنا عبد الملك، عن عطاء.

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرّس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع منه فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة، ولا يرزؤه^(١) أحد إلا كان له صدقة^(٢)».

(١) وقوله ﷺ: «ولا يرزؤه» هو براء ثم زاي بعدها همزة أي: ينقصه، ويأخذ منه.

(٢) قوله ﷺ: «ما من مسلم يغرّس غرساً إلا كان ما أكل منه له

خيبر يشطر ما خرج منها من زرع أو ثمر، واقتصر الحديث بنحو حديث علي ابن مسهر.

ولم يذكر: فكانت عائشة وحفصة ممن اختارتا الأرض والماء، وقال: خير أزواج النبي ﷺ أن يقطع لهن الأرض. ولم يذكر الماء.

٤- (١) وحدثني أبو الطاهر، حدثنا عبد الله ابن وهب، أخبرني أسامة ابن زيد اللثبي، عن نافع.

عن عبد الله ابن عمر، قال: لما افتتحت خيبر سألت يهود رسول الله ﷺ أن يقرهم فيها، على أن يعملوا على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع، فقال رسول الله ﷺ: «أقركم فيها على ذلك ما شئنا^(١)». ثم ساق الحديث بنحو حديث ابن نمير وابن مسهر، عن عبيد الله.

وزاد فيه: وكان الثمر يقسم على السهمان من نصف خيبر^(٢)، فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس^(٣).

٥- (١) وحدثنا ابن رافع، أخبرنا الليث، عن محمد ابن عبد الرحمن، عن نافع.

عن عبد الله ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها، على أن يعملوها من أموالهم^(١)، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها. (إخرجه البخاري: ٢٢٨٥، ٢٤٩٩، ٢٧٢٠، ٤٢٤٨، بنحوه).

(١) قوله ﷺ: «أقركم فيها على ذلك ما شئنا» وفي رواية الموطأ: «أقركم ما أقركم الله» قال العلماء: وهو عائد إلى مدة العهد، والمراد: إما تمكينكم من المقام في خيبر ما شئنا ثم نخرجكم إذا شئنا لأنه كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب كما أمر به في آخر عمره، وكما دل عليه هذا الحديث وغيره، واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة، وقال الجمهور: لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة وتناولوا الحديث على ما ذكرناه، وقيل: جاز ذلك في أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ، وقيل: معناه أن لنا إخراجكم بعد انقضاء المدة المسماة وكانت سميت مدة، ويكون المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والنكاح بل بعد انقضاء المدة تنقضي المساقاة، فإن شئنا عقدنا عقداً آخر وإن شئنا أخرجناكم. وقال أبو ثور: إذا أطلق المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة والله أعلم.

(٢) هذا يدل على أن خيبر فتحت عنوة لأن السهمان كانت للغانمين.

(٣) وقوله: «يأخذ رسول الله ﷺ الخمس» أي ينفعه إلى مستحقه،

الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

(١) قوله: «حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكريا بن إسحاق أخبرني عمرو بن دينار: أنه سمع جابر بن عبد الله» قال أبو مسعود الدمشقي: هكذا وقع في نسخ مسلم في هذا الحديث عمرو بن دينار والمعروف فيه أبو الزبير عن جابر.

١١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ.

زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ عَمَّارٍ (ح).

وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ^(١).

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ: عَنْ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ.

وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: رُبَّمَا قَالَ، عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْ.

وَكُلُّهُمْ قَالُوا:، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

(١) قوله: «عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر زاد عمرو في روايته: عن عمار وأبو بكر في روايته: عن أبي معاوية فقالا: عن أم مبشر» إلى آخره هكذا وقع في نسخ مسلم وأبو بكر، ووقع في بعضها وأبو كريب بدل أبي بكر، قال القاضي: قال بعضهم الصواب أبو كريب لأن أول الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث ولأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم عن أبي معاوية، فالراوي عن أبي معاوية هو أبو كريب لا أبو بكر وهذا واضح وبين والله تعالى أعلم.

١٢- (١٥٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَبْدِيِّ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ)، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهَمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ». [أخرجه البخاري: ٢٣٢٠، ٦٠١٢].

صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة، ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة» وفي رواية: «لا يغرس مسلم غرسًا ولا يزرع زرعًا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة». وفي رواية: «إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة» في هذه الأحاديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع، وأن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغراس والزروع وما تولد منه إلى يوم القيامة. وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب وأفضلها فقيل: التجارة وقيل: الصنعة باليد وقيل: الزراعة وهو الصحيح، وقد بسطت ليضاحه في آخر باب الأطعمة من شرح المذهب. وفي هذه الأحاديث أيضًا أن الثواب والأجر في الآخرة مختص بالمسلمين، وأن الإنسان يثاب على ما سرق من ماله أو أتلفته دابة أو طائر ونحوهما.

٨- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مُبَشَّرٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا^(١)، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟». فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ».

(١) قوله في رواية الليث: «عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصاري في نخل لها» هكذا هو في أكثر النسخ دخل على أم مبشر، وفي بعضها دخل على أم معبد أو أم مبشر، قال الحافظ: المعروف في رواية الليث مبشر بلا شك، ووقع في رواية غيره: أم معبد. كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية، ويقال فيها أيضًا: أم بشير، فحصل أنها يقال لها: أم مبشر وأم معبد وأم بشير، قيل: اسمها الخليفة بضم الخاء ولم يصح وهي امرأة زيد بن حارثة أسلمت وبايعت.

٩- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: طَائِرٌ شَيْءٌ.

١٠- () حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنِ عَبَّادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ^(١) يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ، حَائِطًا، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْبِدٍ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟». فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قَالَ: «فَلَا يَغْرِسُ

١٣- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ ابْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ.

حَدَّثَنَا أَنَسُ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَخْلًا لَأُمِّ مَيْسَرَةَ، أَمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْ كَأُفْرٍ؟». قَالُوا: مُسْلِمٌ، يَنْخُو حَدِيثَهُمْ. [إخرجه البخاري: ٢٣٢٠].

٣- باب وضع الجوائح

١٤- (١٥٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا» (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَاصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» (١). [وسامى بعد الحديث: ١٥٥٥].

(١) قوله ﷺ: «لو بعت من أخيك ثمرًا فاصابته جائحة فلا يجل لك أن تأخذ منه شيئًا بم تأخذ مال أخيك بغير حق».

وفي رواية عن أنس: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى ترهوا فقلنا لأنس: ما زهوها؟ قال: تممر وتصفر أرايتك إن منع الله الثمرة بم يستحل مال أخيك؟». وفي رواية عن أنس: «أن النبي ﷺ قال: إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟» وعن جابر: «أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح» وعن أبي سعيد قال: «أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ: تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك».

اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بأفة سماوية هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قولي وأبو حنيفة والليث بن سعد وآخرون: هي في ضمان المشتري ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب. وقال الشافعي في القديم وطائفة: هي في ضمان البائع ويجب وضع الجائحة. وقال مالك: إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت الثلث فأكثر وجب وضعها وكانت من ضمان البائع. واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وبقوله ﷺ: فلا يجل لك أن تأخذ منه شيئًا. ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث أنه يلزمه سقيها فكانها تلفت قبل القبض فكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى: في ثمار ابتاعها

فكثر دينه فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه ودفعه إلى غرمائه، فلو كانت توضع لم يفقر إلا ذلك، وحلوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب أو فيما بيع قبل بدو الصلاح، وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا، وأجاب الأولون عن قوله: فكثر دينه إلى آخره بأنه يحتمل أنها تلفت بعد أوان الجذاذ، وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر فإنها حينئذ تكون من ضمان المشتري، قالوا: ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث: ليس لكم إلا ذلك، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين، وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه: ليس لكم الآن إلا هذا ولا تحمل لكم مطالبته ما دام معسرًا بل ينظر إلى ميسرة والله أعلم.

وفي الرواية الأخيرة: التعاون على البر والتقوى ومواساة المحتاج ومن عليه دين والحث على الصدقة عليه، وأن المعسر لا تحمل مطالبته ولا ملازمته ولا سجنه، وبه قال الشافعي ومالك وجمهورهم. وحكي عن ابن شريح: حبه حتى يقضي الدين وإن كانت قد ثبت إعساره. وعن أبي حنيفة: ملازمته وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المفلس ما لم يقض دينهم ولا يترك للمفلس سوى نياه ونحوها، وهذا المفلس المذكور قيل: هو معاذ بن جبل ﷺ.

١٤- () وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٥- (١٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ ابْنِ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ، فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا زَهَوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُ وَتَصْفَرُ، أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟. [إخرجه البخاري: ١٤٨٨، ٢١٩٥، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢٢٠٨].

١٥- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهِيَ، قَالُوا: وَمَا تَزْهِي؟ قَالَ: تَحْمَرُ، فَقَالَ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فَبِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟.

١٦- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُثْمَرْهَا اللَّهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟» (١).

(١) قوله: (حدثني محمد بن عباد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس: أن النبي ﷺ قال: إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟) قال الدارقطني: هذا وهم من محمد بن عباد أو من عبد العزيز في

[أخرجه البخاري: ٢٧٠٥].

(١) قوله: «وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: وحدثني أخي» قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم وهي اثنا عشر حديثاً سبق بيانها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح، لأن مسلماً لم ينكر من سمع منه هذا الحديث. قال القاضي: إذا قال الراوي: حدثني غير واحد أو حدثني الثقة أو حدثني بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع ولا من المرسل ولا من المعضل عند أهل هذا الفن، بل هو من باب الرواية عن المجهول، وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، لكن كيف كان فلا يحتاج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر ولكن قد ثبت من طريق آخر فقد رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، ولعل مسلماً أراد بقوله غير واحد البخاري وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة في كتاب الحج وفي آخر كتاب الجهاد. وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي عن إسماعيل في كتاب اللعان وفي كتاب الفضائل والله أعلم.

(٢) قوله: «وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه» أي يطلب منه أن يضع عنه بعض الدين ويرفق به في الاستيفاء والمطالبة، وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح وإماتة النفس أو الإيذاء ونحو ذلك إلا من ضرورة والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «أين التالي على الله لا يفعل المعروف؟ قال: أنا يا رسول الله وله أي: ذلك أحب التالي الخالف والألية: اليمين، وفي هذا كراهة الحلف على ترك الخير وإنكار ذلك، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يبحث فيكفر عن يمينه، وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحفوق وقبول الشفاعة في الخير.

٢٠- (١٥٥٨) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ ابْنُ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا^(١)، حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ^(٢)، وَنَادَى كَعْبَ ابْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ! فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِإِصْبَعِهِ أَنْ ضَمَّ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَأَقْضِهِ». [أخرجه البخاري:

٤٥٧، ٤٧١، ٢٤١٨، ٢٤٢٤، ٢٧٠٦، ٢٧١٠].

(١) قوله: «تقاضى ابن أبي حذرة ديناً كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد فارتفعت أصواتهم» معنى تقاضاه: طالبه به وأراد قضاءه، وحذرة يفتح الحاء والراء، وفي هذا الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد والشفاعة إلى صاحب الحق والإصلاح بين الخصوم وحسن التوسط بينهم

حال إسماعه محمداً لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مبيناً أنه من كلام أنس وهو الصواب وليس من كلام النبي ﷺ، فأسقط محمد بن عباد كلام النبي ﷺ وأتى بكلام أنس وجعله مرفوعاً وهو خطأ.

١٧- (١٥٥٤) حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ ابْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِشَرِّ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ. عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ.

قال أبو إسحاق (وهو صاحب مسلم): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا^(١).

(١) قوله: «قال أبو إسحاق: حدثني عبد الرحمن بن بشر عن سفیان بهذا» أبو إسحاق هذا هو: إبراهيم ابن محمد بن سفیان روى هذا الكتاب عن مسلم ومراده: أنه علا برجل فصار في رواية هذا الحديث كشيخة مسلم بينه وبين سفیان بن عينة واحد فقط والله أعلم.

٤- باب استجباب الوضوع من الدين

١٨- (١٥٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارِ ابْتِاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ». فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَقَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِغَرَمَاتِهِ: وَخَذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

١٨- () حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْجِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٩- (١٥٥٧) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَخِي^(١)، عَنْ سُلَيْمَانَ (وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرُّجَالِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ:

سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالتَّابِ، غَالِيَةً أَصَوَاتَهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ^(٢) فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ! لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُتَالِي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفُ؟» قَالَ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ^(٣).

أنه سمع أبا هريرة يقول: هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض وهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بكر بن محمد بن عمرو، وعمر، وأبو بكر بن عبد الرحمن، ولهذا نظائر سبقت.

(٢) قوله ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بَعِيْنَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» وفي رواية: عن النبي ﷺ في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه. اختلف العلماء فيمن اشترى سلعة فافلس أو مات قبل أن يؤدي ثمنها ولا وفاء عنده وكانت السلعة باقية بحالها فقال الشافعي وطائفة: بائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثمنها، وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس والموت. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها بل تتعين المضاربة. وقال مالك: يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت. واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة وتعلق بشيء يروي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وليس بثابت عنهما.

٢٢- (١٥٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح).
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا، عَنْ
اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح)..

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا
حَمَّادُ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ
عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ، وَيَحْيَى
ابْنُ سَعِيدٍ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى
حَدِيثِ زُهَيْرٍ.

وقال ابن رُمَح، مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رِوَايَتِهِ: أَيُّمَا امْرِئٍ فَلَسَ.

٢٣- () حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ
سَلِيمَانَ (وَهُوَ ابْنُ عِكْرَمَةَ ابْنِ خَالِدٍ الْمُخَزُومِيِّ)، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ
عُمَرَ ابْنَ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ، عَنْ
حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الرَّجُلِ الَّذِي
يُغْدِمُ، إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يَفْرُقْهُ: «أَنَّهُ لِمُصَاحِبِهِ الَّذِي
بَاعَهُ».

٢٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ

وَقَبُولِ الشَّفَاعَةِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَجَوَازِ الْإِشَارَةِ وَاعْتِمَادِهَا لِقَوْلِهِ: فَأَشَارَ إِلَيْهِ
بِيَدِهِ أَنَّ ضَعْفَ الشُّطْرِ.

(٢) قوله: «كَشَفَ سَجْفَ حَجَرَتِهِ» هُوَ بِكَسْرِ السِّينِ وَفَتْحِهَا لُغَتَانِ
وَإِسْكَانِ الْجِيمِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

٢١- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ ابْنُ
عُمَرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَعْبٍ ابْنِ
مَالِكٍ، أَنَّ كَعْبَ ابْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ
أَبِي حَذْرَةَ، بِعِثَلٍ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ.

٢١- () قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي
جَعْفَرُ ابْنِ رَبِيعَةَ^(١)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ كَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ.

عَنْ كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ
أَبِي حَذْرَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ
أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ!». فَأَشَارَ
بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا.

(١) قوله: «وفي هذا الباب قال مسلم بن الحجاج روى الليث بن
سعد قال: حدثني جعفر بن ربيعة» هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح
مسلم ويسمى معلقاً، وسبق في التيمم مثله بهذا الإسناد، وهذا الحديث
المذكور هنا متصل عن الليث رواه البخاري في صحيحه عن يحيى بن بكير
عن الليث عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا، ورواه النسائي عن
الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه عن جعفر بن ربيعة.

٥- باب مَنْ أَذْرَكَ مَا بَاعَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ أَفْلَسَ،
فَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ

٢٢- (١٥٥٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يُونُسَ،
حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو
بَكْرٍ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ عُمَرَ ابْنِ حَزْمٍ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ
أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْحَارِثِ ابْنَ هِشَامٍ
أَخْبَرَهُ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ^(١): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ
قَدْ أَفْلَسَ (أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ) فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»^(٢)».

[أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٤٠٢].

(١) قوله: (حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا
يحيى بن سعيد أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن
عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره:

جَعْفَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ ابْنِ نَهْيَلٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بِعَيْنَيْهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

٢٤- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ^(١) (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ أَيْضًا، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي.

كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَقَالَا: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغَرَمَاءِ».

(١) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ثُمَّ قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ بِلَادِنَا فِي الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ شُعْبَةُ بَضْمِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَهُوَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَفِي الثَّانِي: سَعِيدُ بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَكُنَّا نَقْلُهُ الْقَاضِي عَنْ رِوَايَةِ الْجُلُودِيِّ، قَالَ: وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاهَانَ فِي الثَّانِي شُعْبَةُ أَيْضًا بَضْمِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، قَالَ: وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

٢٥- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ ابْنِ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ قَالَ حَجَّاجُ: مَنْصُورُ ابْنِ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ ^(١)، عَنْ خَثِيمِ ابْنِ عِرَالٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنَيْهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

(١) قوله: «وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ قَالَ حَجَّاجُ: مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ نَسَخِ بِلَادِنَا وَأَصُولِهِمُ الْحَقِيقَةُ قَالَ حَجَّاجُ مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ الْخَزَاعِيَّ هَذَا اسْمُهُ مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ فَذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ بِكُنْيَتِهِ وَذَكَرَهُ حَجَّاجُ بِاسْمِهِ وَهَذَا صَحِيحٌ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: أَنَّهُ وَقَعَ فِي مَعْظَمِ بِلَادِهِمْ وَلَعَامَةً رَوَاتِهِمْ قَالَ حَجَّاجُ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ فَزَادَ لَفْظَةً حَدَّثَنَا، قَالَ الْقَاضِي: وَالصَّوَابُ حَذْفُ لَفْظَةِ حَدَّثَنَا كَمَا وَقَعَ لِبَعْضِ الرِّوَاةِ، قَالَ: وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ هَذَا الثَّانِي عَلَى مُوَافَقَةِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ كَنَاهُ وَحَجَّاجُ سَمَاهُ.

٦- باب فَضْلِ إِنْظَارِ الْمُغْصِرِ

٢٦- (١٥٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ يُونُسَ،

حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعِ ابْنِ جِرَاشٍ.

أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرْ، قَالَ: كُنْتُ أَذَابُ النَّاسَ، فَأَمَرْتُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُغْصِرَ وَيَتَجَوَّزُوا، عَنْ الْمُوسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَجَوَّزُوا عَنْهُ ^(١)». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٠٧٧].

(١) قوله: «كُنْتُ أَذَابُ النَّاسَ فَأَمَرْتُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُغْصِرَ وَيَتَجَوَّزُوا عَنْ الْمُوسِرِ قَالَ اللَّهُ: تَجَوَّزُوا عَنْهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «كُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ وَآتَجَاوُزُ عَنْ الْمَعْسُورِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «كُنْتُ أَنْظُرُ الْمَعْسِرَ وَآتَجَوَّزُ فِي السَّكَةِ أَوْ فِي النَّقْدِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَكَانَ مِنْ خَلْقِي الْجَوَّازُ فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمَوْسِرِ وَأَنْظُرُ الْمَعْسِرَ».

فَقَوْلُهُ: فِتْيَانِي، مَعْنَاهُ: غُلَمَاتِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَالتَّجَاوُزُ وَالتَّجَوُّزُ مَعْنَاهُمَا: الْمَسَاحَةُ فِي الْإِقْتِضَاءِ وَالِاسْتِيفَاءِ وَقَبُولُ مَا فِيهِ نَقْصٌ يَسِيرُ كَمَا قَالَ: وَآتَجَوَّزُ فِي السَّكَةِ. وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَضْلُ إِنْظَارِ الْمَعْسِرِ وَالْوَضْعُ عَنْهُ إِمَّا كُلَّ الدِّينِ وَإِمَّا بَعْضَهُ مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ، وَفَضْلُ الْمَسَاحَةِ فِي الْإِقْتِضَاءِ وَفِي الْإِسْتِيفَاءِ، سِوَاهُ اسْتَرْفَى مِنْ مَوْسِرٍ أَوْ مَعْسِرٍ وَفَضْلُ الْوَضْعِ مِنَ الدِّينِ وَأَنَّهُ لَا يَحْتَقِرُ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ فَلَعَلَّهُ سَبَبُ السَّعَادَةِ وَالرَّحْمَةِ.

وَفِيهِ جَوَّازُ تَوَكُّلِ الْعَبِيدِ وَالِإِذْنِ لَهُمْ فِي التَّصَرُّفِ، وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ: شَرَعَ مِنْ قَبْلُنَا شَرَعَ لَنَا.

٢٧- () حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نَعِيمِ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ ابْنِ جِرَاشٍ، قَالَ:

اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ «رَجُلٌ لَقِي رَأْيُهُ فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ. فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ وَآتَجَاوُزُ، عَنْ الْمَعْسُورِ ^(١)، فَقَالَ: تَجَاوَّزُوا، عَنْ عَبْدِي».

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

(١) قوله: «الْمَيْسُورَ وَالْمَعْسُورَ» أَي: أَخَذَ مَا تَيْسَرُ وَأَسَامَحَ بِمَا تَعْسُرُ.

٢٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ ابْنِ جِرَاشٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ قَالَ: فَإِذَا ذَكَرْتُ وَإِذَا ذُكِرْتُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظُرُ الْمُغْصِرَ وَآتَجَوَّزُ فِي السَّكَةِ أَوْ

في التقدير. فقَوِّرْ لَهُ.

الزُّهْرِيُّ.

وقال ابن جعفر: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ (وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ)، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ..

فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إخْرَجَهُ]

البخاري: ٢٣٩١، ٣٤٥١.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يُدَافِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاةٍ إِذَا أَتَيْتِ مُعْسِراً فَتَجَاوَزَ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا، فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ». [إخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٠٧٨، ٣٤٨٠].

٢٩- () حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ^(١)، قَالَ: «أَتَيْتُ اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، أَتَاهُ اللَّهَ مَا لَا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا قَالَ: يَا رَبُّ! أَتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَبَايَ النَّاسِ، وَكَانَ مِنْ خَلْقِي الْجَوَارِ، فَكُنْتُ أُنَيِّرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَجَاوَزُوا، عَنْ عَبْدِي».

٣١- () حَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ.

فَقَالَ عُتْبَةُ ابْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

٣٢- (١٥٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ ابْنِ خِدَاشٍ ابْنِ عَجْلَانَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

(١) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ» ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «فَقَالَ عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخ فَقَالَ عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَأَبُو مَسْعُودٍ، قَالَ الْخَفَافُ: هَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ مَحْفُوظٌ لِأَبِي مَسْعُودٍ عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ وَحْدَهُ، وَلَيْسَ لِعَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِيهِ رَوَايَةٌ، قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: وَالْوَهْمُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، قَالَ: وَصَوَابُهُ عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ، كَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ أَبِي مَالِكٍ سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ وَتَابِعُهُمْ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو وَمَنْصُورٌ وَغَيْرُهُمْ عَنْ رَبِيعِ عَنْ حُذَيْفَةَ فَقَالُوا فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: فَقَالَ عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو وَأَبُو مَسْعُودٍ، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ مَنْصُورٍ وَنَعِيمٍ وَعَبْدَ الْمَلِكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: أَلَا هُوَ؟ قَالَ: أَلَا هُوَ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيه اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفَسْ، عَنْ مُعْسِرٍ^(١)، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ».

(١) قوله ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيه اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ» كُرْبٌ بِضَمِّ الْكَافِ وَفَتْحُ الرَّاءِ جَمْعُ كَرْبَةٍ، وَمَعْنَى يَنْفَسُ أَيُّ يَمْدُ وَيُؤَخِّرُ الْمَطَالَةَ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: يَفْرَجُ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٢- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ ابْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٠- (١٥٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ.

٧- باب تخريم مظل الغني، وصحة الحوالة،

وَاسْتِحْبَابُ قَبُولِهَا إِذَا أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ

٣٣- (١٥٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِراً، فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا، عَنْ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ^(١)، وَإِذَا أَتَيْتَ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ^(٢)». [إخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٢٨٧، ٢٤٠٠، ٢٢٨٨].

٣١- (١٥٦٢) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ ابْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ ابْنُ زِيَادٍ. قَالَ مَنْصُورٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ

(١) قوله ﷺ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ» قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الْمَظْلُ مَنْعُ قِضَاءِ مَا اسْتَحَقَّ أَذَاهُ، فَمَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ وَحَرَامٌ، وَمَظْلُ غَيْرِ الْغَنِيِّ لَيْسَ

جميعاً، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ^(١).

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء». وفي رواية: «عن بيع ضراب الجمل وعن بيع الماء والأرض لتحرث».

وفي رواية: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء». وفي رواية: «لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء». أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع بها الكلاء فمعناه: أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة وفيها ماء فاضل عن حاجته ويكون هناك كلاء ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية ويجب بذله لها بلا عوض لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلاء خوفاً على مواشيتهم من العطش ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعي الكلاء. وأما الرواية الأولى: نهى عن بيع فضل الماء فهي محمولة على هذه الثانية التي فيها ليمنع به الكلاء ويحتمل أنه في غيره ويكون نهى تنزيه، قال أصحابنا: يجب بذل فضل الماء بالفلاة كما ذكرناه بشروط: أحدها أن لا يكون ماء آخر يستغني به. والثاني: أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقي الزرع. والثالث: أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه.

واعلم أن المذهب الصحيح أن من نبع في ملكه ماء صار مملوكاً له، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح فإنه يملكه هذا هو الصواب، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه بل يكون أخص به وهذا غلط ظاهر، وأما قوله: لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء فمعناه: أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة كما ذكرنا وهناك كلاء لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي الماشية من هذا الماء، فيجب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض ويحرم عليه بيعه، لأنه إذا باعه كأنه باع الكلاء المباح للناس كلهم الذي ليس مملوكاً لهذا البائع، وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبدلوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء بل ليتوصلوا به إلى رعي الكلاء فمقصودهم تحصيل الكلاء فصار بيع الماء كأنه باع الكلاء والله أعلم.

قال أهل اللغة: الكلاء مهموز مقصور هو: النبات سواء كان رطباً أو يابساً، وأما الحشيش والحشيم فهو مختص باليابس، وأما الخلى فمقصور غير مهموز، والعشب مختص بالرطب ويقال له أيضاً: الرطب بضم الراء وإسكان الطاء.

٣٥- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ ضُرَابِ الْجَمَلِ^(١)، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ^(٢)، فَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «نهى عن ضراب الجمل» معناه عن أجرة ضرابه وهو عشب الفحل المذكور في حديث آخر وهو بفتح العين وإسكان السين

بظلم ولا حرام لمفهوم الحديث؛ ولأنه معذور ولو كان غنياً ولكنه ليس متمكناً من الأداء لغية المال أو لغير ذلك جاز له التأخير إلى الإمكان، وهذا خصوص من مطل الغني، أو يقال: المراد بالغني المتمكن من الأداء فلا يدخل هذا فيه، قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور: أن المعسر لا يحل حبه ولا ملازمته ولا مطالبته حتى يوسر وقد سبقت المسألة في باب الفلاس، وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أن المماطل هل يفسق وترد شهادته بمطله مرة واحدة أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار. وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم: في الواجد يحل عرضه وعقوبته. التي بفتح اللام وتشديد الباء وهو المطل، والواجد بالجيم الموسر، قال العلماء: يحل عرضه بأن يقول: ظلمي ومطلني وعقوبته الحبس والتعزير.

(٢) قوله ﷺ: «وإذا أتبع أحدكم على ملي، فليتبّع» هو بإسكان الشاء في أتبع وفي فليتبّع مثل أخرج فليخرج هذا هو الصواب المشهور في الروايات والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث، ونقل القاضي وغيره عن بعض المحدّثين: أنه يشدها في الكلمة الثانية والصواب الأول ومعناه: وإذا أحيل بالدين الذي له على موسر فليحتل، يقال منه: تبعت الرجل لحقي أتبعه تباعة فأتبع وإذا طلبته، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْهِمْ تَبِعاً﴾ ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على ملي استحب له قبول الحوالة وحملوا الحديث على التنب، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم واجب لظاهر الصواب الأول ومعناه: إذا أحيل بالدين الذي له على موسر فليحتل، يقال منه تبعت الرجل لحقي أتبعه تباعة فأتبع وإذا طلبته، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْهِمْ تَبِعاً﴾ ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على ملي استحب له قبول الحوالة وحملوا الحديث على التنب، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم واجب لظاهر الأمر وهو مذهب داود الظاهري وغيره.

٣٣- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى ابْنُ يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. قَالَا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُثَنٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٨- باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة

وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِرَعْيِ الْكَلَاءِ، وَتَحْرِيمُ مَنْعِ بَذْلِهِ،

وَتَحْرِيمُ بَيْعِ ضُرَابِ الْفَحْلِ

٣٤- (١٥٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ،

٩- باب تحريم ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ،

وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَالنَّهْيُ، عَنْ بَيْعِ السَّنُورِ

٣٩-(١٥٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ^(١). [أخرجه البخاري: ٢٢٣٧، ٢٢٨٢، ٥٣٤٦، ٥٧٦١].

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وخلوان الكاهن». وفي الحديث الآخر: «شر الكسب مهر البغي وثمر الكلب وكسب الحجام». وفي رواية: «ثمر الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وكسب الحجام خبيث».

وفي الحديث الآخر: «سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور؟ فقال: زجر النبي ﷺ عنه».

أما مهر البغي فهو ما تأخذه الزانية على الزنا، وسماء مهر لكونه على صورته وهو حرام بإجماع المسلمين، وأما خلوان الكاهن فهو ما يعطاه على كهنته يقال: منه حلوته حلواناً إذا أعطيته، قال الهروي وغيره: أصله من الخلاوة شبه بالشيء الحلو من حيث أنه يأخذ سهلاً بلا كلفة ولا في مقابلة مشقة، يقال: حلوته إذا أطعمته الحلو، كما يقال: عسلته إذا أطعمته العسل. قال أبو عبيد: ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه وذلك عيب عند النساء، قالت امرأة تمدح زوجها: لا يأخذ الحلوان عن بنتنا.

قال البغوي من أصحابنا والقاضي عياض: أجمع المسلمون على تحريم خلوان الكاهن لأنه عوض عن محرم ولأنه أكل المال بالباطل، وكذلك أجمعوا على تحريم أجره المغنية للغناء والنائحة للفرح، وأما الذي جاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإماء فالمراد به كسبهن بالزنا وشبهه لا بالزنا والخياطة ونحوهما. وقال الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال: خلوان الكاهن الشنع والصهميم. قال الخطابي: وخلوان العراف أيضاً حرام، قال: والفرق بين الكاهن والعراف أن الكاهن إنما يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار، والعراف هو الذي يدعي معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما من الأمور، هكذا ذكره الخطابي في معالم السنن في كتاب اليهود، ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا فقال: إن الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن، قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن وتابعة تلقى إليه الأخبار، ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عرافاً وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها كالشيء يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المرأة بالرية فيعرف من صاحبها ونحو ذلك من الأمور، ومنهم من كان يسمى المنجم كاهناً، قال: وحديث النهي عن إثبات الكهان يشتمل

المهمتين وبالباء الموحدة، وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب فقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استجاره لذلك باطل وحرام ولا يستحق فيه عوض، ولو أنزاه المستاجر لا يلزمه المسمى من أجره ولا أجره مثل ولا شيء من الأموال، قالوا: لأنه غرر مجهول وغير مقلود على تسليمه. وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وآخرون: يجوز استجاره لضراب مدة معلومة أو لضربات معلومة لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة، وحملوا النهي على التنزيه والحث على مكارم الأخلاق كما حملوا عليه ما قرنه به من النهي عن إجارة الأرض والله أعلم.

(٢) قوله: «نهى عن بيع الأرض لتحرث» معناه: نهى عن إجارتها للزرع، وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض، وذكرنا أن الجمهور يجوزون إجارتها بالدرهم والديار ونحوها، ويتناولون النهي تأويلين: أحدهما: أنه نهى تنزيه ليعتادوا إعارتها وإرفاق بعضهم بعضاً. والثاني: أنه محمول على إجارتها على أن يكون للمالكها قطعة معينة من الزرع، وحمله القائلون بمنع المزارعة على إجارتها بجزء مما يخرج منها والله أعلم.

٣٦-(١٥٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ.

كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُتَمَنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَتَمَنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ». [أخرجه البخاري: ٢٣٥٣، ٦٩٦٢].

٣٧-() وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ)، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِيَتَمَنَعُوا بِهِ الْكَلَاءُ». [أخرجه البخاري: ٢٣٥٤].

٣٨-() وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عُمَانَ التُّوفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضُّعَاكِيُّ ابْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زِيَادُ ابْنِ سَعْدٍ، أَنَّ هِلَالَ ابْنَ اسَامَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ».

اللَّيْثُ ابْنُ مَسْعُودٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمَحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

٤٠- (١٥٦٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى

ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ ابْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ.

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «شَرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَتَمَنُّ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ».

٤١- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ

مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ابْنُ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ ابْنِ يَزِيدَ.

حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَمَنُّ الْكَلْبِ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ».

٤١- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤١- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النُّضْرُ ابْنُ

شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ السَّائِبِ ابْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا رَافِعُ ابْنُ خَدِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٢- (١٥٦٩) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ

ابْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ جَابِرًا، عَنْ تَمَنُّ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ؟ قَالَ: رَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ.

١٠- باب الامر بِقَتْلِ الْكِلَابِ وَبَيَانِ نَسْخِهِ،

وَبَيَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا، إِلَّا لِصَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ

وَنَحْوِ ذَلِكَ

٤٣- (١٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ

عَلَى النَّهْيِ عَنْ هِزْلَاءِ كُلِّهِمْ وَعَلَى النَّهْيِ عَنْ تَصْدِيقِهِمْ وَالرَّجُوعِ إِلَى قَوْلِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَدْعُو الطَّيِّبَ كَاهِنًا وَرَبِّمَا سَمَرَهُ عَرَفًا فَهَذَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي النَّهْيِ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْخَطَّابِيِّ. قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْمَاورِدِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي آخِرِ كِتَابِهِ: الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ: وَيَمْنَعُ الْمُخْتَبِ مِنْ يَكْتَسِبُ بِالْكُهَانَةِ وَاللَّهْوِ وَيُؤَدِّبُ عَلَيْهِ الْأَخْذَ وَالْمَعْطَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَكَوْنِهِ مِنْ شَرِّ الْكَسْبِ وَكَوْنِهِ خَبِيثًا فَيَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِهِ وَانَّهُ لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ وَلَا يَجُلُّ ثَمَنُهُ وَلَا قِيَمَةُ عَلَى مِثْلِهِ سِوَاهُ كَانَ مُعْلَمًا أَمْ لَا، وَسِوَاهُ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ أَمْ لَا، وَبِهَذَا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَرَبِيعَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْحَكَمُ وَحَمَادُ وَالشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَدَاوُدُ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصَحُّ بَيْعُ الْكَلَابِ الَّتِي فِيهَا مَنَفْعَةٌ وَتُجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى مِثْلِهَا. وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ جَابِرٍ وَعَطَاءٍ وَالنَّخَعِيِّ: جَوَّزَ بَيْعَ كَلْبِ الصَّيْدِ دُونَ غَيْرِهِ. وَعَنْ مَالِكٍ رِوَايَاتٌ: إِحْدَاهَا: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَكِنْ تُجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى مِثْلِهِ. وَالثَّانِيَّةُ: يَصَحُّ بَيْعُهُ وَتُجِبُ الْقِيَمَةُ. وَالثَّلَاثَةُ: لَا يَصَحُّ وَلَا تُجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى مِثْلِهِ، دَلِيلُ الْجُمْهُورِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ.

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي النَّهْيِ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ وَفِي رِوَايَةٍ: إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا وَأَنَّ عُمَانَ ثَمَنُ كَلْبٍ قَتَلَهُ عَشْرِينَ بَعِيرًا، وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ التَّغْرِيمُ فِي إِتْلَافِهِ فَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ بِاتِّفَاقِ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَوْضَحْتُهَا فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ فِي بَابِ مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَأَمَّا كَسْبُ الْحَجَّامِ وَكَوْنُهُ خَبِيثًا وَمِنْ شَرِّ الْكَسْبِ فَقِيهِ دَلِيلُ لِمَنْ يَقُولُ بِتَحْرِيمِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كَسْبِ الْحَجَّامِ فَقَالَ الْكَثَرُونَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ: لَا يَحْرُمُ كَسْبُ الْحَجَّامِ وَلَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ لَا عَلَى الْحَرِّ وَلَا عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ. وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ بِهَا فَقَهَاءُ الْمُحَدِّثِينَ: يَحْرُمُ عَلَى الْحَرِّ دُونَ الْعَبْدِ، وَاعْتَمَدُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَشَبَّهَهَا، وَاحْتَجَّ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ قَالُوا: وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَحَمَلُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِي النَّهْيِ عَلَى التَّنْزِيهِ وَالْإِرْتِفَاعِ عَنْ دُنْيَا الْأَكْسَابِ وَالْحِثِّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَعَالِي الْأُمُورِ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يَفْرُقْ فِيهِ بَيْنَ الْحَرِّ وَالْعَبْدِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْعَمَ عَيْدَهُ مَا لَا يَجُلُّ، وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ السُّنُورِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ حَتَّى يَتَّعِدَ النَّاسُ هَبْتَهُ وَإِعَارَتَهُ وَالسَّمَاخَةَ بِهِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَنْفَعُ وَبَاعَهُ صَحَّ الْبَيْعُ وَكَانَ ثَمَنُهُ حَلَالًا.

هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا مَا حَكَى ابْنُ الْمُنْذَرِ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَطَاوُسَ وَجَمَاهِدَ وَجَابِرَ بْنَ زَيْدٍ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَاحْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ، وَاجَابَ الْجُمْهُورُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ الْمَعْتَمَدُ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ أَنَّ الْحَدِيثَ فِي النَّهْيِ عَنْهُ ضَعِيفٌ فَلَيْسَ كَمَا قَالَا بَلِ الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ غَيْرَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ غَلَطَ مِنْهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ مُسْلِمًا قَدْ رَوَاهُ فِي صَحِيحِهِ كَمَا تَرَوِي مِنْ رِوَايَةِ مَعْقِلِ بْنِ عَيْيَدٍ اللَّهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ فَهَذَا ثِقَتَانِ رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَهُوَ ثِقَةٌ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٩- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمَحٍ، عَنْ

الْكِلَابِ^(١). [أخرجه البخاري: ٣٣٢٣].

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَارْسَلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ.

٤٥- () وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ (يَعْنِي ابْنَ الْمُفْضِلِ)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ)، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَتَنْبِثُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ كَلْبَ الْمُرَيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، يَتَّبِعُهَا.

٤٦- (١٥٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَاشِيَةٍ.

فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زُرْعٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زُرْعًا^(١).

(١) قوله: «قال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً» وقال سالم في الرواية الأخرى: «وكان أبو هريرة يقول: أو كلب حرث وكان صاحب حرث» قال العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه: أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والمادة أن المبتلي بشيء يثق به ما لا يثق به غيره ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة وهي اتخاذه للزرع من رواية ابن المغفل ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم واسمه: عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي عن ابن عمر فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ فرواها ونسبها في وقت فتركها. والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

٤٧- (١٥٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِذَا الْمَرْءُ تَقَدَّمَ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبٍ فَتَقَاتَلَهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهَمِ ذِي النِّقْطَتَيْنِ^(١)»، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ^(٢).

(١) معنى البهيم الخالص السواد، وأما النقطتان فهما نقطتان

(١) وقوله: «أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب». وفي رواية: «أمر بقتل الكلاب فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل». وفي رواية: «أنه كان يأمر بقتل الكلاب فتبعت في المدينة وأطرافها فلا ندع كلباً إلا قتلناه حتى إننا لنقتل كلب المريّة من أهل البادية يتبعها». وفي رواية: «أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً» وفي رواية جابر: «أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها فتقتله ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها وقال: عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين فإنه شيطان». وفي رواية ابن المغفل قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: ما بالهم ويال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم» وفي رواية له: «في كلب الغنم والصيد والزرع» وفي حديث ابن عمر: «من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو صار نقص من عمله كل يوم قيراطان». وفي رواية: «ينقص من أجره كل يوم قيراط». وفي رواية أبي هريرة: «من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم» وفي رواية له: «انتقص من أجره كل يوم قيراط» وفي رواية سفيان بن أبي زهير: «من اقتنى كلباً لا يغنى عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط».

أجمع العلماء على قتل الكلب العقور، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه، فقال إمام الحرمين من أصحابنا: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها ثم نسخ ذلك ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره، ويستدل لما ذكره بحديث ابن المغفل. وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، قال: واختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد ونحوه منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك؟ قال: وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البهيم.

قال القاضي: وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتناء جميعها وأمر بقتل جميعها ثم نهى عن قتلها ما سوى الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية، وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المغفل مخصوصاً بما سوى الأسود لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر. وأما اقتناء الكلاب فمذهبنا أنه يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة ويميز اقتناؤه للصيد وللزرع وللماشية، وهل يجوز لحفظ الدور والدروب ونحوها؟ فيه وجهان: أحدهما: لا يجوز لظواهر الأحاديث فإنها مصرحة بالنهي إلا لزرع أو صيد أو ماشية وأصحابها يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث وهي الحاجة. وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصيد أو الزرع أو الماشية؟ فيه وجهان لأصحابنا أصحهما: جوازه.

٤٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ،

حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

معروفان يضاوان فوق عينيه وهذا مشاهد معروف.

(٢) وقوله ﷺ: «فإنه شيطان» احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا في أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود البهيم ولا يحل إذا قتله لأنه شيطان وإنما حل صيد الكلب، وقال الشافعي ومالك وجمهور العلماء: يحل صيد الكلب الأسود كغيره، وليس المراد بالحديث إخراجه عن جنس الكلاب ولهذا لو ولغ في بناء وغيره وجب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض.

٤٨- (١٥٧٣) حَدَّثَنَا عَيْبُدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، سَمِعَ مُطَرِّفَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ ابْنِ الْمُغَفَّلِ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُهُمْ وَيَا الْكِلَابِ»^(١). ثُمَّ رَخَّصَ فِي كُلِّبِ الصَّيْدِ وَكُلِّبِ الْغَنَمِ. [قدم برفق ٢٨٠].

(١) قوله ﷺ: «ما بالهم وما بال الكلاب» أي ما شأنهم أي لتركها.

٤٩- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْحَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنِ جَرِيرٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وقال ابن حاتم في حديثه، عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كُلِّبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ.

٥٠- (١٥٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارًا^(١)، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانٍ». [أخرجه البخاري: ٥٤٨٢].

(١) قوله ﷺ: «من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضاري» هكذا هو في معظم النسخ ضاري بالياء، وفي بعضها ضارياً بالألف بعد الياء منصوباً، وفي الرواية الثانية: «من اقتنى كلباً إلا كلب ضارية» وذكر القاضي أن الأول روي: ضاري بالياء وضار بمحذوفها وضارياً، فأما ضارياً فهو ظاهر الإعراب، وأما ضاري وضار فهما مجروران على العطف على ماشية ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته كما البارد ومسجد الجامع، ومنه قوله تعالى: ﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ ﴿وَلِدَارِ الْأَخْرَةِ﴾ وسبق بيان هذا مرات، ويكون ثبوت الياء في ضاري على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولا م.

والمشهور حذفها، وقيل: إن لفظة ضار هنا صفة للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد فسماه ضارياً استعارة كما في الرواية الأخرى: إلا كلب ماشية أو كلب صائد.

وأما رواية: إلا كلب ضارية فقالوا تقديره: إلا كلب ذي كلاب ضارية، والضاري هو المعلم الصيد المعتاد له يقال: منه ضرى الكلب يضري كثرى يشري، ضرا ضراوة وأضراره صاحبه أي: عوده ذلك، وقد ضرى بالصيد إذا لهج به، ومنه قول عمر ﷺ: إن للحم ضراوة كضراوة الحمير، قال جماعة: معناه: أن له عادة يتزع إليها كمادة الحمير. وقال الأزهري: معناه: أن لأهله عادة في أكله كمادة شارب الحمير في ملازمته، وكما أن من اعتاد الحمير لا يكاد يصبر عنها كذا من اعتاد اللحم.

٥١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَابْنُ ثَمَرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ»^(١)، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانٍ. [أخرجه البخاري: ٥٤٨١].

(١) قوله ﷺ: «نقص من أجره» وفي رواية: «من عمله كل يوم قيراطان». وفي رواية: «قيراط» فأما رواية عمله فمعناه: من أجر عمله. وأما القيراط هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى والمراد: نقص جزء من أجر عمله.

وأما اختلاف الرواية في قيراط وقيراطين فليل: يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، ولمعنى فهما أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة خاصة لزيادة فضلها والقيراط في غيرها أو القيراطان في المدن ونحوها من القرى والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمنين، فذكر القيراط أولاً ثم زاد التعليل فذكر القيراطين. قال الروياني من أصحابنا في كتابه البحر: اختلفوا في المراد بما ينقص منه قليل ينقص مما مضى من عمله، وقيل من مستقبله، قال: واختلفوا في عل نقص القيراطين فليل: ينقص قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل، أو قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النفل والله أعلم.

واختلف العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب فليل: لامتناع الملائكة من دخول بيته بسببه، وقيل: لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم، وقيل: إن ذلك عقوبة له لانتخاذه ما نهى عن انتخاذه وعصيانه في ذلك، وقيل لما يتلى به من ولوغه في غفلة صاحبه ولا يغسله بالماء والتراب والله أعلم.

٥٢- () حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ وَثُمَيْسَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ وَبَّارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى

كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ، كُلُّ يَوْمٍ».

قِيرَاطَانِ». [أخرجه البخاري: ٥٤٨٠].

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ «وَلَا أَرْضٍ».

٥٨- () حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرَ لَابِنَ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ! كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ.

٥٩- () حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ». [أخرجه البخاري: ٢٣٢٢، ٣٣٢٤].

٥٩- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِوَسِيلِهِ.

٥٩- () حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٦٠- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (بِعْنِي ابْنُ زِيَادٍ)، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو زَرِينٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

٦١- (١٥٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَصِيفَةَ، أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ:

أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ (وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَنْوَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعٌ وَلَا ضَرْعٌ^(١)، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ» قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ

٥٣- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْأَخْسَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ) (وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ)، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ».

٥٤- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ».

قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ» وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.

٥٥- () حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَهْلِي دَارٌ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَائِدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ».

٥٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابِنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

٥٧- (١٥٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسْتَنَبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ

الله ﷻ قال: إي، وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ! [أخرجه البخاري: ٢٣٢٣، فذكر بمثله.

[٣٣٢٥].

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقَسَطُ الْبَحْرِيُّ، وَلَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْرِ^(١)».

(١) قوله ﷻ: «فلا تعذبوا صبيانكم بالغمز» هو بغين معجمة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاي معناه: لا تغمزوا خلق الصبي بسبب العلرة وهو وجع الحلق بل داووه بالقسط البحري وهو العود الهندي.

٦٤- () حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حِجَامًا، فَحَجَّمَهُ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مُدٍّ أَوْ مُدَيْنٍ، وَكَلَّمَ فِيهِ فَخَفَّفَ، عَنْ ضَرِيَّتِهِ.

٦٥- (١٢٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ،

كِلَاهُمَا، عَنْ وَهَّيبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَ. [أخرجه البخاري: ٢٢٧٨، ٥٦٩١، ٢٢٧٩].

٦٦- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ) قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَجَّمِ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْلَى بَيَاضَةً، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ سُخْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ. [أخرجه البخاري: ٢١٠٣].

١٢- باب تخريم بيع الخمر

٦٧- (١٥٧٨) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيِّئُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَتَفَقَّحْ بِهِ». قَالَ: فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ هَذِهِ الْآيَةُ^(١)

(١) قوله ﷻ: «من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً» المراد بالضرع: الماشية كما في سائر الروايات، ومعناه: من اقتنى كلباً لغبر زرع وماشية.

٦١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّهُ وَقَدْ عَلَيْهِمْ سَفْيَانُ بْنُ أَبِي رُهَيْرٍ الشَّيْبِيُّ^(١)، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(١) وقوله: «وقد عليهم سفیان بن ابی زهیر الشائبی» هكذا هو في معظم النسخ بشين معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم همزة مكسورة منسوب إلى أزد شنوءة بشين مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء، ووقع في بعض النسخ المعتملة الشنوي بالواو وهو صحيح على إرادة التسهيل، ورواه بعض رواة البخاري شنوى بضم النون على الأصل.

١١- باب جل أجره الحجامة^(١)

(١) ذكر فيه الأحاديث: أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره، قال ابن عباس: ولو كان سُخْتًا لَمْ يُعْطِهِ، وقد سبق قريباً في باب تخريم ثمن الكلب بيان اختلاف العلماء في أجره الحجامة، وفي هذه الأحاديث إياحة نفس الحجامة وأنها من أفضل الأدوية، وفيها إياحة التداوي وإياحة الأجرة على المعالجة بالطبيب، وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق والديون في أن يخففوا منها، وفيها جواز مغارحة العبد برضاه ورضاء سيده، وحقيقة المغارحة أن يقول السيد لعبده: تكتسب وتعطيني من الكسب، كل يوم درهماً مثلاً والباقي لك، أو في كل أسبوع كذا وكذا ويشترط رضاهما.

٦٢- (١٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ)، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَّمَهُ أَبُو طَيْبَةَ^(١)، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ، وَقَالَ: «إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ، أَوْ هُوَ مِنْ أَفْضَلِ دَوَائِكُمْ». [أخرجه البخاري: ٢١٠٢، ٢٢١٠، ٢٢٧٧، ٢٢٨١، ٥٦٩٦، ٢٢٨٠، وسأني بعد الحديث: ١٢٠٢].

(١) قوله: «حجّمه أبو طيبة» هو بطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ثم باء موحدة وهو عبد لبي بياضة اسمه: نافع وقيل: غير ذلك.

٦٣- () حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ (يَعْنِي الْقَزَارِي)، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ، عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟

وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبُ وَلَا يَبِيعُ^(١) قَالَ: فَامْتَقِلِ النَّاسَ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا، فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا^(٢) ^(٣).

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغَلَةَ السَّبْيِيِّ^(١) (مِنْ أَهْلِ مِصْرَ).

أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْتَصَرُ مِنَ الْعِنْبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأْيَةً خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟». قَالَ: لَا^(٢)، فَسَارَ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟». فَقَالَ: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا^(٣)، فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا». قَالَ: فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ^(٤) حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا.

(١) قوله: (عن عبد الرحمن بن وعلة السبئي) هو بسين مهملة مفتوحة ثم باء موحدة ثم همزة منسوب إلى سبأ. وأما وعلة ففتح الواو وإسكان العين المهملة وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة في حديث الدباغ.

(٢) قوله ﷺ للذي أهدى إليه الخمر: (هل علمت أن الله قد حرمها؟) قال: لا لعل السؤال كان ليعرف حاله، فإن كان عالمًا بتحريمها أنكر عليه هديتها وإسكانها وحملها وعززه على ذلك، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذره، والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتها ذلك، وفي هذا أن من ارتكب معصية جاهلاً تحريمها لا إثم عليه ولا تعزير.

(٣) قوله: (فسار إنساناً فقال له رسول الله ﷺ بم ساررته؟) فقال: أمرته ببيعها) المسار الذي خاطبه النبي ﷺ هو الرجل الذي أهدى الراوية كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية وأنه رجل من دوس، قال القاضي: وغلط بعض الشارحين فظن أنه رجل آخر، وفيه دليل لجواز سؤال الإنسان عن بعض أسرار الإنسان، فإن كان مما يجب كتمانته كتمه وإلا فيذكره.

(٤) قوله: (فتفتح المزاد) هكذا وقع في أكثر النسخ (المزاد) بحذف الهاء في آخرها وفي بعضها المزادة بالهاء، وقال في أول الحديث (أهدى راوية) وهي هي قال أبو عبيد هما بمعنى، وقال ابن السكيت: إنما يقال لها مزادة، وأما الراوية فاسم للبعير خاصة والمختار قول أبي عبيد، وهذا الحديث يدل لأبي عبيد فإنه سماها راوية ومزادة، قالوا سميت راوية لأنها تروى صاحبها ومن معه، والمزادة لأنه يتزود فيها الماء في السفر وغيره، وقيل لأنه يزداد فيها جلد ليشع.

وفي قوله (فتفتح المزاد) دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن أواني الخمر لا تكسر ولا تشق بل يراق ما فيها. وعن مالك روايتان: إحداهما كالجمهور والثانية يكسر الإناء ويشق السفاء وهذا ضعيف لا أصل له. وأما حديث أبي طلحة أنهم كسروا الدنان فإثماً فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي ﷺ.

٦٨- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغَلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِثْلُهُ.

٦٩- (١٥٨٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ

(١) قوله ﷺ: «فمن أدركته هذه الآية» أي: أدركته حياً وبلغته، والمراد بالآية قوله تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ» الآية.

(٢) قوله ﷺ: «فلا يشرب ولا يبيع» وفي الرواية الأخرى: «إن الذي حرم شربها حرم بيعها» فيه تحريم بيع الخمر، وهو مجمع عليه، والملة فيها عند الشافعي وموافقه كونها نجسة، أو ليس فيها منفعة مباحة مقصودة فيلحق بها جميع النجاسات كالسرجين وذرق الحمام وغيره، وكذلك يلحق بها ما ليس فيه منفعة مقصودة كالسباع التي لا تصلح للاصطياد، والحشرات، والحبة الواحدة من الحنطة ونحو ذلك، فلا يجوز بيع شيء من ذلك.

وأما الحديث المشهور في كتب السنن عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ» فمحمول على ما المقصود منه الأكل بخلاف ما المقصود منه غير ذلك كالعباد والبغل والحمار الأهلي فإن أكلها حرام وبيعها جائز بالإجماع.

(٣) يعني راقوها.

وفي هذا الحديث دليل على أن الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره، وفي المسألة خلاف مشهور للأصوليين الأصح أنه لا حكم ولا تكليف قبل ورود الشرع لقوله تعالى: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» والثاني: أن أصلها على التحريم حتى يرد الشرع بغير ذلك. والثالث: على الإباحة. والرابع: على الوقف وهذا الخلاف في غير النفس ونحوه من الضروريات التي لا يمكن إلاستغناء عنها فإنها ليست محرمة بلا خلاف، إلا على قول من يجوز تكليف ما لا يطاق.

وفي هذا الحديث أيضاً بذل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم لأنه ﷺ نصحهم في تعجيل الانتفاع بها ما دامت حلالاً.

(٤) قوله: «فامتنع الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها» هذا دليل على تحريم تخليلها ووجوب المبادرة بإزالتها وتحريم إسكانها، ولو جاز التخليل لبينه النبي ﷺ لهم ونهاهم عن إضاعتها، كما نصحهم وحثهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها، وكما نبه أهل الشاة الميتة على دباغ جلدها والانتفاع به، وعن قال بتحريم تخليلها وأنها لا تطهر بذلك الشافعي وأحمد والثوري ومالك في أصح الروايتين عنه، وجوزوه الأوزاعي والليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه. وأما إذا انقلبت بنفسها خللاً فيطهر عند جميعهم إلا ما حكى عن سحنون المالكي أنه قال لا يطهر.

٦٨- (١٥٧٩) حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغَلَةَ (رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ)، أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي

الشافعي وأصحابه أنه يجوز الانتفاع بشحم الميتة في طلي السفن والاستصباح بها وغير ذلك مما ليس باكل ولا في بدن آدمي، وبهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح ومحمد بن جرير الطبري. وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً لعموم النهي عن الانتفاع بالميتة إلا ما خص وهو الجلد المدبوغ.

وأما الزيت والسمن ونحوهما من الأدهان التي أصابها نجاسة فهل يجوز الاستصباح بها ونحوه من الاستعمال في غير الأكل وغير البدن، أو يجعل من الزيت صابون، أو يطعم العسل المتنجس للنحل، أو يطعم الميتة لكلابه، أو يطعم الطعام النجس لدوابه؟ فيه خلاف بين السلف الصحيح من مذهبي جواز جميع ذلك.

ونقله القاضي عياض عن مالك وكثير من الصحابة والشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والليث بن سعد قال: وروي نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر، قال: وأجاز أبو حنيفة وأصحابه والليث وغيرهم بيع الزيت النجس إذا بينه. وقال عبد الملك بن الماجشون وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح: لا يجوز الانتفاع بشيء من ذلك كله في شيء من الأشياء والله أعلم.

قال العلماء: وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وطلب الكفار شراءه أو دفع عرض عنه. وقد جاء في الحديث (أن نوفل بن عبد الله المخزومي قتله المسلمون يوم الخندق فبذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم للنبي ﷺ فلم يأخذها ودفعه إليهم). وذكر الترمذي حديثاً نحوه هذا. قال أصحابنا: العلة في منع بيع الميتة والخمر والتحذير من نجاسة فيتعدى إلى كل نجاسة، والعلة في الأصنام كونها ليس فيها منفعة مباحة، فإن كانت بحيث إذا كسرت يتفجع برضاها ففي صحة بيعها خلاف مشهور لأصحابنا منهم من منعه لظاهر النهي وإطلاقه، ومنهم من جوزه اعتماداً على الانتفاع، وتناول الحديث على ما لم يتفجع برضاها أو على كراهة التنزيه في الأصنام خاصة.

وأما الميتة والخمر والتحذير فاجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها والله أعلم. قال القاضي: تضمن هذا الحديث أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه ولا يحل أكل ثمنه كما في الشحوم المذكورة في الحديث، فاعترض بعض اليهود والملاحدة بأن الابن إذا ورث من أبيه جارية كان الأب وطنها فإنها تحرم على الابن ويحل له بيعها بالإجماع وأكل ثمنها. قال القاضي: وهذا ثبوته على من لا علم عنده لأن جارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا الولد دون غير من الناس، ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع، ويحل لغيره الاستمتاع وغيره بخلاف الشحوم فإنها محرمة المقصود منها وهو الأكل منها على جميع اليهود، وكذلك شحوم الميتة محرمة الأكل على كل أحد وكان ما عدا الأكل تابعاً له بخلاف موطوءة الأب والله أعلم.

(٢) يقال: أجمل الشحم وجمله أي أذابه.

٧١- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَا،

حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ

إِبْرَاهِيمَ (قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ)، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاقْتَرَاهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى، عَنْ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ. [أخرجه البخاري: ٢٠٨٤، ٤٥٤٢، ٤٥٤١].

٧٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فِي الرِّبَا، قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ^(١). [أخرجه البخاري: ٢٠٨٤، ٤٥٤٢، ٤٥٤١].

(١) قولها: «لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا خرج رسول الله ﷺ فاقترأهن على الناس ثم حرم التجارة في الخمر» قال القاضي وغيره: تحريم الخمر هو في سورة المائدة وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة، فإن آية الربا آخر ما نزل أو من آخر ما نزل، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أخبر بتحريم التجارة حين حرمت الخمر ثم أخبر به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيداً ومبالغة في إشاعته، ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك والله أعلم.

١٣- باب تحريم بيع الخمر والميتة

وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ

٧١- (١٥٨١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ

يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ وَيُدْعَى بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»^(١) ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شَحُومَهَا، أَجْمَلُوهُ»^(٢) ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ.

[أخرجه البخاري: ٢٢٩٦، ٢٢٣٦، ٤٦٣٣].

(١) وأما قوله ﷺ: (لا هو حرام) فمعناه لا تبيعوها فإن بيعها حرام، والضمر في هو يعود إلى البيع لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند

هو الربا، وكذلك الربية بضم الراء والتخفيف لغة في الربا، وأصل الربا الزيادة، يقال ربا الشيء يربو إذا زاد، وأرسي الرجل وأرمى عامل بالربا، وقد أجمع المسلمون على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في ضابطه وتفاصيله. قال الله تعالى: ﴿واحل الله البيع وحرم الربا﴾ والأحاديث فيه كثيرة مشهورة، ونص النبي ﷺ في هذه الأحاديث على تحريم الربا في ستة أشياء: الذهب والفضة والبر والشعر والتمر والملح فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نفي القياس.

قال جميع العلماء سواهم لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة. واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة فقال الشافعي: العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة، قال: والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم، وأما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي ﷺ، وقال في الأربعة: العلة فيها كونها تدخر للقتل وتصلح له فعدها إلى الزيب لأنه كالتمر، وإلى القطنية لأنها في معنى البر والشعر. وأما أبو حنيفة فقال: العلة في الذهب والفضة الوزن وفي الأربعة الكيل فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكيل كالخمس والأشنان وغيرهما. وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن.

وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلاً ومؤجلاً، وذلك كبيع الذهب بالحنطة وبيع الفضة بالشعر وغيره من المكيل، وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الربوي بجنسه وأحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز التفاضل إذا بيع بجنسه حالاً كالذهب بالذهب، وعلى أنه لا يجوز التفرق قبل التقابض إذا باعه بجنسه أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة كالذهب والفضة والحنطة بالشعر، وعلى أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس إذا كان يداً بيد كصاع حنطة بصاع شعير، ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذا إلا ما سنذكره إن شاء الله تعالى عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة.

قال العلماء: وإذا بيع الذهب بذهب أو الفضة بفضة سميت مراطلة، وإذا بيعت الفضة بذهب سمي صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل والتفرق قبل القبض والتأجيل وقيل من صرفهما وهو تصريتهما في الميزان والله أعلم.

٧٥- (١٥٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ^(١)، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ^(٢)، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا^(٣)». [أخرجه البخاري: ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، وسأني برقم فرعي ٨٢* وسأني بعد الحديث: ١٥٨٧. وسأني بزيادة قول أسامة برقم:

أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ (يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ)، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَامَ الْفَتْحِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٧٦- (١٥٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ)، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سَمُرَةَ بَاغَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلِ اللَّهَ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا قَبَاغُوهَا». [أخرجه البخاري: ٢٢٢٣، ٣٤٦٠.]

٧٧- () حَدَّثَنَا أَمِيَّةُ ابْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ (يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ)، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٧٨- (١٥٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ قَبَاغُوهَا وَآكَلُوا أَثْمَانَهَا».

٧٩- () حَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحْمَ قَبَاغُوهُ وَآكَلُوا ثَمَنَهُ». [أخرجه البخاري: ٢٢٢٤.]

١٤- باب الربا^(١)

(١) مقصور وهو من ربا يربو فيكتب بالالف وتثنيته رसान، وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء لسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون، قال العلماء: وقد كتبه في المصحف بالواو، وقال الفراء: إنما كتبه بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الرسي فعلموهم صورة الخط على لغتهم، قال: وكذا قرأها أبو سمالك العدوي بالواو، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء، وقرأ الباقون بالتفخيم لفتح الياء، قال: ويجوز كتبه بالالف والواو والياء، وقال أهل اللغة: والراء بالميم والمد

1097

(١) قوله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا سواء بسواء» قال العلماء: هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد ورديء وصحيح ومكسور وحلي وتبر وغير ذلك، وسواء الخالص والمخلوط بغيره وهذا كله مجمع عليه.

(٢) قوله ﷺ: «ولا تشفروا بعضها على بعض» هو بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي لا تفضلوا، والشف بكسر الشين ويطلق أيضاً على النقصان فهو من الأضداد يقال شف الدرهم بفتح الشين يشف بكسرها إذا زاد وإذا نقص وأشقه غيره يشفه.

(٣) قوله ﷺ: «ولا تبيعوا منها غائباً بناجز» المراد بالناجز الحاضر وبالعائب المؤجل، وقد أجمع العلماء على تحريم بيع الذهب بالذهب أو بالفضة مؤجلاً، وكذلك الحطة بالحطة أو بالشعر، وكذلك كل شئين اشتركا في علة الربا، أما إذا باع ديناراً بدينار كلاهما في الذمة ثم أخرج كل واحد الدينار أو بعث من أحضر له ديناراً من بيته وتقابضا في المجلس فيجوز بلا خلاف عند أصحابنا لأن الشرط أن لا يتفرقا بلا قبض وقد حصل، ولهذا قال ﷺ في الرواية التي بعد هذه: «ولا تبيعوا شيئاً غائباً منه بناجز إلا يداً بيد».

وأما قول القاضي عياض: اتفق العلماء على أنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما مؤجلاً أو غاب عن المجلس فليس كما قال، فإن الشافعي وأصحابه وغيرهم متفقون على جواز الصور التي ذكرتها والله أعلم.

٧٦- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ
الْخُدْرِيَّ يَأْتُرُ هَذَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، (فِي رِوَايَةٍ قَتِيصَةٍ):
فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَأَفَّقَ مَعَهُ، (وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمَحٍ): قَالَ نَافِعٌ:
فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيَّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا اخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى، عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ
بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإصْبَعَيْهِ إِلَى عَيْنَيْهِ
وَأَذْنَيْهِ، فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ وَسَمِعْتُ أذْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ،
إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا
غَايِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ، إِلَّا يَدًا بِيَدٍ».

٧٦- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (يَعْنِي ابْنَ

حَازِمٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ، قَالَ:

سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ
عَرُونَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، بِنَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي
سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٧٧- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي) ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوِزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَوَاءَ بِمَوَاءَ»⁽¹⁾.

(١) قوله ﷺ: «وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء» يحتمل أن يكون الجمع بين هذه الألفاظ توكيذاً ومبالغة في الإيضاح.

٧٨- (١٥٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، وَهَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ
الْأَيْلِيُّ، وَاحْمَدُ بْنُ عِيْسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي
مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ
سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ.

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِعُوا
الدُّنْيَارَ بِالدُّنْيَارِينَ، وَلَا الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمِينَ».

١٥ - باب الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا

٧٩- (١٥٨٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ، أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقْسُولَ مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ (وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ): أَرَأَيْتَ ذَهَبَكَ، ثُمَّ أَتَيْنَا، إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا، نَعْمُكَ وَرَقَّتْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا، وَاللَّهِ! لَتُعْطِيَنَّهُ وَرَقَهُ، أَوْ لَتَرُدُّهُ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرَقُ بِالزُّهْبِ رِبَاٌ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»^(١)، وَالزُّبُرُ بِالزُّبُرِ رِبَاٌ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشُّعَيْرُ بِالشُّعَيْرِ رِبَاٌ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاٌ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». [إخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢١٣٤، ٢١٧٠، ٢١٧٤.]

٧٩- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ

وَأَسْحَاقُ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) قوله ﷺ: «الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء» فيه لغتان المد والقصر والمد أفصح وأشهر وأصله هاك فأبدلت المدة من الكاف ومعناه

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةَ (أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ^(١))، مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَصْحَبَهُ فِي جُنْدِيهِ لَيْلَةً سَوْدَاءَ، قَالَ حَمَّادٌ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

(١) قوله: (فرد الناس ما أخذوا) هذا دليل على أن البيع المذكور باطل.

(٢) يقال: رغم بكسر الغين وفتحها ومعناه ذل وصار كاللاصق بالرغام وهو التراب، وفي هذا الاهتمام بتبليغ السنن ونشر العلم وإن كرهه من كرهه لمعنى وفيه القول بالحق وإن كان القول له كبيراً.

٨٠- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّهْمَنِ التَّقْفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُهُ.

٨١- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ.

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سِوَاءَ بِسِوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ^(١)، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَيَعْمُرُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ^(٢)».

(١) قوله ﷺ: «البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد» فإذا اختلفت هذه الأصناف فيعمروا كيف شئتم إذا كان يداً بيد. هذا دليل ظاهر في أن البر والشعير صنفان وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وفقهاء المحدثين وآخرين. وقال مالك والليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين أنها صنف واحد، وهو محكي عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف رضي الله عنهم، واتفقوا على أن الدخن صنف والذرة صنف والأرز صنف إلا الليث بن سعد وابن وهب فقالا هذه الثلاثة صنف واحد.

(٢) قوله ﷺ: «يبدأ بيد» حجة للعلماء كافة في وجوب التقابض وإن اختلف الجنس، وجوز إسماعيل بن عطية التفرق عند اختلاف الجنس وهو عجوج بالأحاديث والإجماع ولعله لم يبلغه الحديث فلو بلغه لما خالفه.

٨٢- (١٥٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ

خَذَ هَذَا وَيَقُولُ صَاحِبُهُ مِثْلُهُ وَالْمِلَّةُ مَفْتُوحَةٌ، وَيُقَالُ بِالْكَسْرِ أَيْضاً وَمِنْ قَصَرِهِ قَالَ وَزَنَهُ وَزَنَ خَفَ، يُقَالُ لِلوَاحِدِ هَا كَخَفَ، وَالْآثِنِينَ هَاءُ كَخَافَا، وَلِلْجَمْعِ هَاؤُا كَخَافُوا، وَالْمُؤَنَّثَةُ هَاكُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَشِي وَلَا يَجْمَعُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ وَلَا يَغْيِرُهَا فِي التَّائِيثِ بَلْ يَقُولُ فِي الْجَمِيعِ هَا. قَالَ السِّرَافِيُّ: كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا صَوْتاً كَصَهْ، وَمِنْ ثَنَى وَجَمَعَ قَالَ لِلْمُؤَنَّثَةِ هَاكُ وَهَاتَانِ، وَيُقَالُ فِي لُغَةِ هَاءَ بِالْمَدِّ، وَكَسَرِ الْمِزَّةِ لِلذَّكَرِ وَلِلْأُنْثَى هَاتِي بِزِيَادَةِ تَاءٍ، وَكَثُرَ أَهْلُ اللُّغَةِ يَتَكْرَرُونَ هَا بِالْقَصْرِ، وَغَلَطَ الْخَطَّائِيُّ وَغَيْرُهُ الْمُحَدِّثِينَ فِي رِوَايَةِ الْقَصْرِ وَقَالَ: الصَّوَابُ الْمَدُّ وَالْفَتْحُ وَلَيْسَتْ بِغَلَطٍ بَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً. قَالَ الْقَاضِي: وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى هَاءُكُ بِالْمَدِّ وَالْكَافِ.

قال العلماء: ومعناه التقابض، ففيه اشتراط التقابض في بيع الربوي بالربوي إذا اتفقنا في علة الربا، سواء اتفق جنسهما كذهب بذهب أم اختلف كذهب بفضة.

ونبه ﷺ في هذا الحديث بمختلف الجنس على متفقه، واستدل أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التقابض عقب العقد حتى لو أخره عن العقد وقبض في المجلس لا يصح عندهم، ومذهبنا صحة القبض في المجلس وإن تأخر عن العقد يوماً أو أياماً وأكثر ما لم يتفرقا، وبه قال أبو حنيفة وآخرون، وليس في هذا الحديث حجة لأصحاب مالك.

وأما ما ذكره في هذا الحديث أن طلحة بن عبد الله ﷺ أراد أن يصارف صاحب الذهب فيأخذ الذهب ويؤخر دفع الدراهم إلى عجمي الخادم فإنما قاله لأنه ظن جوازه كسائر البياعات وما كان بلغه حكم المسألة فأبلغه إياه عمر ﷺ فترك المصارفة.

٨٠- (١٥٨٧) حَدَّثَنَا عُيَيْنُ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ:

كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ ابْنُ يَسَارٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ، قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ، أَبُو الْأَشْعَثِ، فَجَلَسَ فَقُلْتُ لَهُ:

حَدَّثَ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا غَزَاةً، وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ، فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ، فِيمَا غَنِمْنَا، آتِيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أُعْطِيَاتِ النَّاسِ فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ عُبَادَةَ ابْنَ الصَّامِتِ فَقَامَ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى، عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَالْمَلْحِ بِالْمَلْحِ إِلَّا سِوَاءَ بِسِوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى، فَرَدَّ النَّاسُ^(١) مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ فَقَامَ خَطِيباً فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ، فَقَامَ عُبَادَةُ ابْنُ الصَّامِتِ فَأَعَادَ الْقِصَّةَ، ثُمَّ قَالَ: لَنَحْدِثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا

٨٥- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ مُوسَى ابْنِ أَبِي تَعِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالْدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا».

٨٥- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ ابْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُوسَى ابْنُ أَبِي تَعِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٦- باب النهي، عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دِينَاراً

٨٦- (١٥٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ ابْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، قَالَ:

بَاعَ شَرِيكَ لِي وَرَقاً بِنَيْسَبَةِ إِلَى الْمَوْسِمِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ، قَالَ: قَدْ بَعَثَهُ فِي السُّوقِ، فَلَمْ يُبَكِّرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ ابْنَ عَازِبٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا النَّبِيعِ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدَا يَدَيَّ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَيْسَبَةً فَهُوَ رِبَاً». وَاقْتَرَفَ زَيْدُ ابْنِ أَرْقَمٍ فَإِنَّهُ أَعْظَمَ تِجَارَةً مِنِّي، فَأَتَيْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٩٣٩، ٣٩٤٠، ٢٠٦٠، ٢٠٦١).

٨٧- () حَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِذٍ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمُنْهَالِ يَقُولُ:

سَأَلْتُ الْبَرَاءَ ابْنَ عَازِبٍ، عَنْ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: سَلْ زَيْدَ ابْنِ أَرْقَمٍ فَهُوَ أَعْلَمُ، فَسَأَلْتُ زَيْدًا فَقَالَ: سَلِ الْبَرَاءَ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دِينَاراً^(١). (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨).

(١) قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب ديناراً) يعني مؤجلاً، أما إذا باعه بعوض في الذمة حال فيجوز كما سبق.

٨٨- (١٥٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا^(١)، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَدَا يَدَيَّ؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ. (أَخْرَجَهُ

بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدَا يَدَيَّ^(١)، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ ارْتَبَى، الْأَخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ. (أَقْدَمُ تَحْرِيجِهِ).

(١) قوله ﷺ: «البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء يسواء يداً يداً» فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً يداً. هذا دليل ظاهر في أن البر والشعير صنفان وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وفقهاء المحدثين وآخرين. وقال مالك والليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشافعية من المتقدمين أنها صنف واحد، وهو محكي عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف رضي الله عنهم، واتفقوا على أن الدخن صنف والذرة صنف والأرز صنف إلا الليث بن سعد وابن وهب فقالا هذه الثلاثة صنف واحد.

٨٢- () حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرَّبِيعِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُسْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ» فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

(١) قوله: (أخبرنا سليمان الربيعي) هو بفتح الراء والباء الموحدة منسوب إلى بني ربيعة.

٨٣- (١٥٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ وَوَاصِلُ ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْجِنَظَةُ بِالْجِنَظَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدَا يَدَيَّ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ ارْتَبَى، إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ^(١)».

(١) قوله ﷺ: «إلا ما اختلفت ألوانه» يعني اجناسه كما صرح به في الأحاديث الباقية.

٨٣- () وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ فَضِيلِ ابْنِ غَزْوَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «يَدَا يَدَيَّ».

٨٤- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَاً».

البخاري: ٢١٧٥، ٢١٨٢.

(١) قوله: (أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا) يعني سواء ومتفاضلاً وشرطه أن يكون حالاً ويتقابضاً في المجلس.

٨٨- () حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: تَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٧- باب بيع القِلادة فيها خَرَزٌ وَذَهَبٌ

٨٩- (١٥٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرِّحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِيٍّ الْخَوْلَانِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ ابْنَ رَبَاحٍ^(١) اللَّخْمِيُّ يَقُولُ:

سَمِعْتُ فَضَالََةَ ابْنَ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِخَيْبَرَ، بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَهِيَ مِنَ الْغَنَائِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَتَرَعَ وَحَدَّهُ، ثُمَّ قَالَ: لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ».

(١) قوله: (سمع علي بن رباح) هو بضم العين على المشهور وقيل بفتحها وقيل يقال بالوجهين فالفتح اسم والضم لقب.

٩٠- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدٍ ابْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ.

عَنْ فَضَالََةَ ابْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: اشْتَرَيْتُ، يَوْمَ خَيْبَرَ، قِلَادَةً بَائِنِي عَشَرَ دِينَارًا^(١)، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُبَاعُ حَتَّى تَفْصَلَ»^(٢).

٩٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مِبْرَازٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَزِيدَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(١) هكذا هو في نسخ معتمدة: قلادة بائني عشر ديناراً، وفي كثير من النسخ (قلادة فيها اثني عشر ديناراً)، ونقل القاضي أنه وقع لمعظم شيوخهم قلادة فيها اثني عشر ديناراً، وأنه وجده عند أصحاب الحافظ أبي علي الغساني مصلحه قلادة بائني عشر ديناراً، قال: وهذا له وجه حسن وبه يصح الكلام، هذا كلام القاضي والصواب ما ذكرناه أولاً، بائني عشر وهو الذي أصلحه صاحب أبي علي الغساني واستحسنه القاضي والله أعلم.

(٢) وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى

يفصل فيباع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما أراد، وكذا لا تباع فضة مع غيرها بفضة، وكذا الحنطة مع غيرها بحنطة، والمكح مع غيره بمكح، وكذا سائر الربويات بل لا بد من فصلها، وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أولاً قليلاً أو كثيراً وكذلك باقي الربويات، وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم المعروفة بمسألة مدعجوة، وصورتها باع مدعجوة ودرهماً بمدي عجوة أو بدرهمين لا يجوز لهذا الحديث، وهذا منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنه وجماعة من السلف، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وعبد بن عبد الحكم المالكي.

وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب ولا يجوز بمثله ولا بدونه. وقال مالك وأصحابه وآخرون: يجوز بيع السيف الحلي بذهب وغيره مما هو في معناه بما فيه ذهب، فيجوز بيعه بالذهب، إذا كان الذهب في البيع تابعاً لغيره وقدره بأن يكون الثلث فما دونه. وقال حماد بن أبي سليمان: يجوز بيعه بالذهب مطلقاً سواء باعه بمثله من الذهب أو أقل أو أكثر وهذا غلط مخالف لصريح الحديث، واحتج أصحابنا بحديث القلادة، وأجابت الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من اثني عشر ديناراً وقد اشتراها بائني عشر ديناراً، قالوا: ونحن لا نجيز هذا وإنما نجيز البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخرز ونحوه مما هو مع الذهب المبيع فيصير كعقدين. وأجاب الطحاوي بأنه إنما نهى عنه لأنه كان في بيع الغنائم لثلاثين المسلمون في بيعها.

قال أصحابنا: وهذان الجوابان ضعيفان لا سيما جواب الطحاوي فإنه دعوى مجردة، قال أصحابنا: ودليل صحة قولنا وفساد التأويلين أن النبي ﷺ قال: «لا يباع حتى يفصل» وهذا صريح في اشتراط فصل أحدهما عن الآخر في البيع، وأنه لا فرق بين أن يكون الذهب المبيع قليلاً أو كثيراً، وأنه لا فرق بين بيع الغنائم وغيرها والله أعلم.

٩١- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ^(١)، حَدَّثَنِي حَنْشُ الصَّنَعَانِيِّ.

عَنْ فَضَالََةَ ابْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، تَبَاعُ الْيَهُودُ الرُّقُوسَةُ الذَّهَبُ بِالْدِينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزَنًا بِوَزْنٍ»^(٢).

(١) قوله: (عن الجلاح أبي كثير) هو بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره جاء مهملة.

(٢) قوله: (كنا تباع اليهود الأوقية الذهب بالدينارين والثلاثة فقال رسول الله ﷺ: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن) يشمل أن مراده كانوا يتبايعون الأوقية من ذهب وخرز وغيره بدينارين أو ثلاثة وإلا فالأوقية وزن أربعين درهماً، ومعلوم أن أحداً لا يتباع هذا القدر من ذهب خالص بدينارين أو ثلاثة، وهذا سبب مبايعة الصحابة على هذا الوجه ظنوا جوازه لاختلاط الذهب بغيره، فبين النبي ﷺ أنه حرام حتى يميز ويباع الذهب بوزنه ذهباً، ووقع هنا في النسخ الوقية الذهب وهي لغة قليلة والأشهر الأوقية بالهمز في أوله وسبق بيانها مرات.

٩٤- (١٥٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَبْدِ الْأَنْصَارِيِّ فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِتَمْرِ جَنِيبٍ^(١)، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ^(٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ»^(٣) (٤). [إخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٤٤، ٤٢٤٥، ٧٣٥٠، ٧٣٥١، ٤٢٤٦، ٤٢٤٧، معلقاً].

(١) أما الجنب فنجيم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم مشاة تحت ثم موحدة وهو نوع من التمر من أعلاه.

(٢) وأما الجمع ففتح الجيم وإسكان الميم وهو تمر رديء، وقد فسره في الرواية الأخيرة بأنه: (الخلط من التمر) ومعناه مجموع من أنواع مختلفة.

(٣) وهذا الحديث محمول على أن هذا العامل الذي باع صاعاً بصاعين لم يعلم تحريم هذا لكونه كان في أوائل تحريم الربا أو لغبر ذلك.

واحتج بهذا الحديث أصحابنا وموافقوهم في أن مسألة العينة ليست بحرام وهي الحيلة التي يعملها بعض الناس توصلوا إلى مقصود الربا بأن يريد أن يعطيه مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوباً بمائتين ثم يشتريه منه بمائة، وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي ﷺ قال له: «يبيعوا هذا واشتروا بشيء من هذا»، ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره، فدل على أنه لا فرق.

وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وآخرين، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

(٤) وأما قوله ﷺ: (وكذا الميزان) فيستدل به الحنفية لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والميزان، وأجاب أصحابنا وموافقوهم بأن معناه وكذلك الميزان لا يجوز التفاصل فيه فيما كان ربواً موزوناً.

٩٥- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرِ جَنِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَفْعَلْ بِعِ الْجَمْعِ بِالذَّرَاهِمِ،

٩٢- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَاوِرِيِّ وَعَمْرُو ابْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا، أَنَّ عَامِرَ ابْنَ يَحْيَى الْمَعَاوِرِيِّ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ حَنْشٍ، أَنَّهُ قَالَ:

كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ ابْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ^(١) فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرَقٌ وَجَوْهَرٌ، فَارَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ ابْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ: أَنْزِعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ^(٢)، ثُمَّ لَا تَأْخُذْ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذْ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ».

(١) قوله: (فطار لي ولأصحابي قِلَادَةٌ) أي: حصلت لنا من الغنيمة.

(٢) قوله: (واجعل ذهبك في كفة) هي بكسر الكاف قال أهل اللغة: كفة الميزان وكل مستدير بكسر الكاف وكفة الثوب والصادد بضمها وكذلك كل مستطيل وقيل بالوجهين فيهما معاً.

١٨- باب بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ

٩٣- (١٥٩٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرُو ابْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ، أَنَّ بُسْرَ ابْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ.

عَنْ مَعْمَرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَّاعٍ قَمْحٍ، فَقَالَ: بَعُهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَذَهَبَ الْغُلَامُ فَآخَذَ صَاعاً وَزِيَادَةً بَعْضِ صَّاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ أَنْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». قَالَ: وَكَانَ طَعَامًا، يَوْمَئِذٍ، الشَّعِيرُ، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ^(١).

(١) معنى يضارع يشابه ويشارك، ومعناه أخاف أن يكون في معنى المائل فيكون له حكمه في تحريم الربا، واحتج مالك بهذا الحديث في كون الحنطة والشعير صنفًا واحدًا لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنهما صنفان يجوز التفاضل بينهما كالحنطة مع الأرز، ودليلنا ما سبق عند قوله ﷺ: «فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم» مع ما رواه أبو داود والنسائي في حديث عبادة بن الصامت ﷺ: «أن النبي ﷺ قال: لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يدًا بيد».

وأما حديث معمر هذا فلا حجة فيه لأنه لم يصرح بأنهما جنس واحد وإنما خاف من ذلك فتورع عنه احتياطاً.

ثُمَّ اتَّبَعَ بِالذَّرَاهِمِ جَيِّبًا.

اللَّهُ ابْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

٩٦-(١٥٩٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا)، جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى ابْنِ حَسَّانٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ)، أَخْبَرَنِي يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ ابْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِتَمْرٍ بَرْنِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟». فَقَالَ بِلَالٌ: تَمْرٌ، كَانَ عِنْدَنَا، رَدِيءٌ فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْهَ، عَيْنَ الرَّبِّ»، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التَّمْرَ فَبِعْهُ بَيْعَ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ.

لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ، عِنْدَ ذَلِكَ. رَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣١٢).

(١) قوله ﷺ: «أَوْهَ عَيْنَ الرَّبِّ» قال أهل اللغة: هي كلمة توجع وتخزن، ومعنى عين الرب أنه حقيقة الرب المحرم، وفي هذه الكلمة لغات الفصحى المشهورة في الروايات أو بهمزة مفتوحة وواو مفتوحة مشددة وهاء ساكنة، ويقال بنصب الهاء منونة، ويقال أوه بإسكان الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة، ويقال أو بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويقال آه بمد الهمة وتووين الهاء ساكنة من غير واو.

٩٧-() وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي قُرَّةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا». فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَعْنَا تَمْرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا الرَّبِّاءُ، قَرْدُوهُ»^(١)، ثُمَّ يَبْعُوا تَمْرَنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا.

(١) قوله ﷺ في حديث أبي سعيد لما اشترى صاعاً بصاعين (هذا الرباء فردوه) هذا دليل على أن المقبوض يبيع فاسد يجب رده على بائعه وإذا رده استرد الثمن، فإن قيل: فلم يذكر في الحديث السابق أنه ﷺ أمر برده، فالجواب أن الظاهر أنها قضية واحدة وأمر فيها برده، فبعض الرواة حفظ ذلك وبعضهم لم يحفظه قبلنا زيادة الثقة، ولو ثبت أنهما قضيتان لحملت الأولى على أنه أيضاً أمر به وإن لم يبلغنا ذلك، ولو ثبت أنه لم يأمر به مع أنهما قضيتان لحملناهما على أنه جهل بائعه ولا يمكن معرفته فصار مالا ضائعاً لمن عليه دين بقيته وهو التمر الذي قبضه عوضاً فحصل أنه لا إشكال في الحديث والله الحمد.

٩٨-(١٥٩٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: كُنَّا نَرْزُقُ تَمْرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، قَبْلَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا صَاعَيْنِ تَمْرٍ بِصَاعٍ وَلَا صَاعَيْنِ حِنْطَةٍ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمَ بِدِرْهَمَيْنِ». رَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٨٠).

٩٩-(١٥٩٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدَا يَدَيْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ^(١)، فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدَا يَدَيْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: أَوْ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يُفْتِيكُمْوه، قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ فَأَنْكَرُوهُ، فَقَالَ: «كَانَ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا». قَالَ: كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا (أَوْ فِي تَمْرِنَا)، الْعَامَ، بَغْضُ الشَّيْءِ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَرَدْتُ بَغْضَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: «اضْعَفْتُ، أَرَيْتَ، لَا تَقْرَبُنَّ هَذَا، إِذَا رَأَيْتَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءَ فَبِعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمْرِ».

(١) معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان يداً بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين وصاع تمر بصاعين من التمر، وكذا الحنطة وسائر الروبايات كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسيئة، وهذا معنى قوله: (أنه سألهما عن الصرف فلم يريا به بأساً) يعني الصرف متفاضلاً كدرهم بدرهمين، وكان معتمدهما حديث أسامة بن زيد: «إنما الربا في النسيئة» ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك وقالوا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسيئة فلما بلغهما رجعا إليه.

١٠٠-() حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عَمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ؟ فَلَمْ يَرِيا بِهِ بَأْسًا، فَلَمَّا لَقِيتُ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ، عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: مَا رَأَى فَهُوَ رَبًّا، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ:

لا احدثك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ، جاءه صاحب نخله بصاع من تمر طيب، وكان تمر النبي ﷺ هذا اللون. فقال له النبي ﷺ: «أنتى لك هذا؟». قال: انطلقت بصاعين فاشتريت به هذا الصاع، فإن سمع هذا في السوق كذا، وسمع هذا كذا، فقال رسول الله ﷺ: «وليك! أريت، إذا أردت ذلك فبع تمرًا بسلعة، ثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت^(١)». [قدم تحريجه].

(١) وأما حديث أسامة: «لا ربا إلا في النسيئة» فقد قال قائلون بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره وهذا يدل على نسخه، وتاوله آخرون تأويلات: أحدها: أنه عمول على غير الرويات وهو كبيع الدين بالدين مؤجلاً بأن يكون له عنده ثوب موصوف فيبيعه بعد موصوف مؤجلاً فإن باعه به حالاً جاز.

الثاني: أنه عمول على الأجناس المختلفة فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل بل يجوز تفاضلها بدأً بيد.

الثالث: أنه مجمل وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهما مبين فوجب العمل بالبين وتنزيل المجمل عليه هذا جواب الشافعي رحمه الله.

١٠٣- () حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. عَنْ أَسَمَةَ ابْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا رِبَا فِيمَا كَانَ يَدًا يَدًا».

١٠٤- () حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ^(١)، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ. أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْ شَيْئًا وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا، لَا أَقُولُ، أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتَّمَّ اعْلَمُ بِهِ، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا اعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَمَةُ ابْنُ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ».

(١) قوله: (حدثنا هشام) هو بكسر الهاء وإسكان القاف.

١٩- باب لعن آكل الربا ومؤكله

١٠٥- (١٥٩٧) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ. قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ:

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَالتَّمَرُ بِالتَّمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رِبَاً أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، بَعْدَ، فَتَهَانِي، وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ يَمَكَّةً، فَكَرِهَهُ.

(١) معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان بدأً بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين وصاع تمر بصاعين من التمر، وكذا الحنطة وسائر الرويات كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسيئة، وهذا معنى قوله: «أنه سألها عن الصرف فلم يريا به بأساً» يعني الصرف متفاضلاً كلهم بدرهمين، وكان معتمداً حديث أسامة بن زيد: «إنما الربا في النسيئة» ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك وقالوا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسيئة فلما بلغهما رجعا إليه.

١٠١- (١٥٩٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ عَبَّادٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوْ أَرَادَ فَقَدْ أَرَى.

فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَقُولُ أَشَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَمَةُ ابْنُ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ». [أخرجه البخاري: ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٧٦، ٢١٧٧. وقد تقدم

عند مسلم بدون قول أسامة برقم: ١٥٨٤].

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، قَالَ: سَأَلَ شَيْبَاكَ إِبْرَاهِيمَ^(١)، فَحَدَّثَنَا، عَنْ عُلَقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرَّبَا وَمُؤْكِلَهُ، قَالَ قُلْتُ: وَكَأَيُّهُ وَشَاهِدِيهِ؟ قَالَ: إِنَّمَا نَحْدُثُ بِمَا سَمِعْنَا.

(١) قوله: (سأل شيباك إبراهيم) هو بشين معجمة مكسورة ثم باء موحدة مخففة.

١٠٦- (١٥٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرَّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَأَيُّهُ وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ^(١).

(١) هذا تصريح بتحريم كتابة المبايع بين المترايين والشهادة عليهما وفيه تحريم الإعانة على الباطل والله أعلم.

٢٠- باب أخذ الحلال وترك الشبهات^(١)

(١) أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث وكثرة فوائده وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قال جماعة: هو ثلث الإسلام وأن الإسلام يدور عليه وعلى حديث: «الأعمال بالنية» وحديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». وقال أبو داود السخيتاني: يدور على أربعة أحاديث هذه الثلاثة وحديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» وقيل حديث: «ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد ما في أيدي الناس يحبك الناس» قال العلماء: وسبب عظم موقعه أنه ﷺ نه فيه على إصلاح المطعم والمشرب والملبس وغيرهما، وأنه ينبغي ترك المشبهات فإنه سبب لحماية دينه وعرضه، وحذر من مواجهة الشبهات وأوضح ذلك بضرب المثل بالحمى، ثم بين أهم الأمور وهو مراعاة القلب فقال ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة» إلى آخره فبين ﷺ: أن بصلاح القلب يصلح باقي الجسد ويفسده يفسد باقيه.

١٠٧- (١٥٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِأَصْبَعِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ^(١)): إِنَّ

الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ^(٢) وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ^(٣)، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ^(٤)، كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى،

(١) قوله: (عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وأهوى النعمان بأصبعيه إلى أذنيه) هذا تصريح بسماع النعمان عن النبي ﷺ، وهذا هو الصواب الذي قاله أهل العراق وجماهير العلماء. قال القاضي: وقال يحيى بن معين أن أهل المدينة لا يصححون سماع النعمان من النبي ﷺ وهذه حكاية ضعيفة أو باطلة والله أعلم.

(٢) وأما قوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين» فمعناه أن الأشياء ثلاثة أقسام: حلال بين واضح لا يخفى حله كالخبز والفواكه والزيت والعسل والسمن ولبن مأكول اللحم وبيضه وغير ذلك من المطعومات، وكذلك الكلام والنظر والمشي وغير ذلك من التصرفات فيها حلال بين واضح لا شك في حله.

وأما الحرام بين فكالحمر والخنزير والميتة والبول والدم المسفوح، وكذلك الزنا والكذب والغيبة والنميمة والنظر إلى الأجنبية وأشباه ذلك. وأما المشتبهات فمعناه أنها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة فلها لا يعرفها كثير من الناس ولا يعلمون حكمها، وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك، فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمة ولم يكن فيه نص ولا إجماع اجتهد فيه المجتهد فالحقه بأحدهما بالدليل الشرعي فإذا لحقه به صار حلالاً، وقد يكون دليله غير خال عن الاحتمال البين فيكون الورع تركه ويكون داخلاً في قوله ﷺ: «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه» وما لم يظهر للمجتهد فيه شيء وهو مشتبه فهل يؤخذ بحله أم بحرمته أم يتوقف؟ فيه ثلاثة مذاهب حكاهما القاضي عياض وغيره، والظاهر أنها مخرجة على الخلاف المذكور في الأشياء قبل ورود الشرع، وفيه أربعة مذاهب الأصح أنه لا يحكم بحل ولا حرمة ولا إباحة ولا غيرها، لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع. والثاني: أن حكمها التحريم. والثالث: الإباحة. والرابع: التوقف والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «فقد استبرأ لدينه وعرضه» أي حصل له البراءة لدينه من الذم الشرعي وصان عرضه عن كلام الناس فيه.

(٤) قوله ﷺ: «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام» يتحمل وجهين: أحدهما: أنه من كثرة تعاطيه الشبهات يصادف الحرام وإن لم يتعمده وقد يأتى بذلك إذا نسب إلى تقصير. والثاني: أنه يعتاد التساهل ويتمرن عليه ويمسر على شبهة ثم شبهة أغلظ منها ثم أخرى أغلظ وهكذا حتى يقع في الحرام عمداً، وهذا نحو قول السلف: المعاصي بريد الكفر أي تسوق إليه عافانا الله تعالى من الشر.

(٥) قوله ﷺ: «إن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه» معناه أن الملوك من العرب وغيرهم يكون لكل ملك منهم حمى يحميه عن الناس ومنعهم دخوله، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن احتاط لنفسه لا يقارب ذلك الحمى خوفاً من الوقوع فيه، والله تعالى أيضاً حمى وهي محارمه أي المعاصي التي حرمها الله كالقتل والزنا والسرقة والقتل والحمر والكذب

١٠٨- () حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ ابْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَوْنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ غَامِرِ الشَّعْبِيِّ.

أَنَّهُ سَمِعَ نَعْمَانَ ابْنَ بَشِيرٍ ابْنَ سَعْدٍ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِجَمْعٍ، وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ»، فَذَكَرَ بِعَثَلِ حَدِيثِ زَكْرِيَاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» (٢).

(١) قوله: (أتم من حديثهم وأكبر) هو بالباء الموحدة وفي كثير من النسخ بالثاء والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «يوشك أن يقع فيه» يقال أوشك يوشك بضم الياء وكسر الشين أي يسرع ويقرب.

٢١- باب بيع البعير واستئناؤه رُكوبه (١)

(١) فيه حديث جابر وهو حديث مشهور احتج به أحمد ومن وافقه في جواز بيع الدابة وبشرط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة وحمل هذا الحديث على هذا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت ولا يتعقد البيع، واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع النسي وبالحديث الآخر في النهي عن بيع وشرط، وأجابوا عن حديث جابر بأنها قضية عين تنطبق إليها احتمالات قالوا: ولأن النبي ﷺ أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع، قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن في نفس العقد وإنما يضر الشرط إذا كان في نفس العقد، ولعل الشرط كان سابقاً فلم يؤثر ثم تبرع ﷺ بركابه.

١٠٩- (٧١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ، عَنْ غَامِرِ.

حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهَهُ، قَالَ: فَلَمَّحَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَذَعَا لِي وَصَرَّهَ، فَسَارَ سِيراً لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «بُعِينُ بُوْقِيَّةٍ» (١) «قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بُعِينُ» فَبِعْتُهُ بُوْقِيَّةً» (٢)، اسْتَنْتَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ (٣) إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَتَقَدَّسَنِي ثَمَنُهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كُنْتُكَ» (٤) لَأُخَذَ جَمَلُكَ؟ خُذْ جَمَلُكَ وَدَرَاهِمُكَ، فَهُوَ لَكَ». [إخرجه البخاري: ٢٧١٨].

(١) قوله ﷺ: «بعينه بوقية» هكذا هو في النسخ بوقية وهي لغة صحيحة سبقت مراراً، ويقال أوقية وهي أشهر، وفيه أنه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع.

(٢) قوله: (فبعته بوقية) وفي رواية: (بخمسة أواق وزادني أوقية) وفي بعضها: (بأوقيتين ودرهم أو درهمين) وفي بعضها: (بأوقية ذهب) وفي

والغنية والنميمة وأكل المال بالباطل وأشبه ذلك، فكل هذا حرم الله تعالى من دخله بارتكابه شيئاً من المعاصي استحق العقوبة، ومن قاربه يوشك أن يقع فيه، فمن احتاط لنفسه لم يقاربه ولا يتعلق بشيء يقربه من المعصية فلا يدخل في شيء من الشهات.

(٦) قوله ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب» قال أهل اللغة: يقال صلح الشيء وفسد بفتح اللام والسين وضمهما والفتح أفصح وأشهر، والمضغة القطعة من اللحم سميت بذلك لأنها تمضغ في الفم لصغرهما، قالوا: المراد تصغير القلب بالنسبة إلى باقي الجسد مع أن صلاح الجسد وفساده تابعان للقلب.

وفي هذا الحديث التأكيد على السعي في صلاح القلب وحمايته من الفساد، واحتج بهذا الحديث على أن العقل في القلب لا في الرأس، وفيه خلاف مشهور مذهب أصحابنا وجمهور المتكلمين أنه في القلب، وقال أبو حنيفة: هو في الدماغ وقد يقال في الرأس، وحكوا الأول أيضاً عن الفلاسفة والثاني عن الأطباء. قال المازري: واحتج القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ وبهذا الحديث فإنه جعل صلاح الجسد وفساده تابعاً للقلب مع أن الدماغ من جملة الجسد فيكون صلاحه وفساده تابعاً للقلب فلمع أنه ليس عللاً للعقل.

واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل ويكون من فساد الدماغ الصرع في زعمهم، ولا حجة لهم في ذلك لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ مع أن العقل ليس فيه ولا امتناع من ذلك. قال المازري: لا سيما على أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه بين الدماغ والقلب وهم يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً والله أعلم.

١٠٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٠٧- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَأَبِي فَرْوَةَ الهمداني (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي)، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَعِيدٍ.

كُلُّهُمْ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النَّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ زَكْرِيَاءَ أَنْتُمْ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَأَكْثَرُ (١).

أَخَوَاتٍ صِغَارٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَنْزُوجَ إِلَيْهِنَّ مِنْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدَّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ نَيْيَا لِقُومٍ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدَّبُهُنَّ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، عَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبُعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ، وَزَدَهُ عَلَيَّ^(١). [أخرجه البخاري: ٢٣٨٥، ٢٤٠٦، ٢٩٦٧].

(١) قوله: (على أن لي فقار ظهره) هو بقاء مفتوحة ثم قاف وهي خرازاته أي مفاصل عظامه وأحدثها فقارة.

(٢) قوله: (فقلت له يا رسول الله إني عروس) هكذا يقال للرجل عروس كما يقال ذلك للمرأة لفظها واحد لكن يختلفان في الجمع فيقال رجل عروس ورجال عرس بضم العين والراء وأصراة عروس ونسوة عرائس.

(٣) قوله ﷺ: «أفلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك» سبق شرحه في كتاب النكاح وضبط لفظه والخلاف في معناه مع شرح ما يتعلق به.

(٤) وأعلم أن في حديث جابر هنا فوائد كثيرة: إحداها هذه المعجزة الظاهرة لرسول الله ﷺ في انبعاث جمل جابر وإسراعه بعد إعيائه. الثانية: جواز طلب البيع ممن لم يعرض سلعة للبيع. الثالثة: جواز الماكسة في البيع وسبق تفسيرها. الرابعة: استحباب سؤال الرجل الكبير أصحابه عن أحوالهم والإشارة عليهم بمصالحهم. الخامسة: استحباب نكاح البكر. السادسة: استحباب ملاعبة الزوجين. السابعة: فضيلة جابر في أنه ترك حظ نفسه من نكاح البكر واختار مصلحة أخواته بنكاح ثيب تقوم بمصالحهن. الثامنة: استحباب الابتداء بالمسجد وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر. التاسعة: استحباب الدلالة على الخير. العاشرة: استحباب إرجاع الميزان فيما يدفعه. الحادية عشرة: أن أجرة وزن الثمن على البائع. الثانية عشرة: التبرك بآثار الصالحين لقوله: «لا تفارقه زيادة رسول الله ﷺ». الثالثة عشرة: جواز تقدم بعض الجيش الراجعين بإذن الأمير. الرابعة عشرة: جواز الوكالة في أداء الحقوق ونحوها وفيه غير ذلك مما سبق والله أعلم.

١١١- () حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَلَّ جَمَلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ ثُمَّ قَالَ لِي: «بَغْنِي جَمَلَكَ هَذَا». قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: «لَا، بَلْ بِغْنِي»، قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا، بَلْ بِغْنِي»، قَالَ قُلْتُ: فَإِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أَوْقِيَةٌ ذَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا، قَالَ: «قَدْ أَخَذْتَهُ^(١)»، فَتَبْلُغُ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِسْلَامٍ: «أَعْطِ أَوْقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَزِدْهُ^(٢)»، قَالَ: فَأَعْطَانِي أَوْقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَزَادَنِي قِيرَاطًا، قَالَ قُلْتُ: لَا تَفَارِقْنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

بعضها: (بأربعة دنانير) وذكر البخاري أيضاً اختلاف الروايات وزاد (بثمانائة درهم)، وفي رواية: (بعشرين ديناراً)، وفي رواية (أحسبه بأربع أواق)، قال البخاري: وقول الشعبي بوقية أكثر، قال القاضي عياض: قال أبو جعفر السدودي أوقية الذهب قلدها معلوم وأوقية الفضة أربعون درهماً، قال: وسبب اختلاف هذه الروايات أنهم رَوَوْا بالمعنى وهو جاتر، فالمراد وقية ذهب كما فسره في رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر ويحمل عليها رواية من روى أوقية مطلقة، وأما من روى خمس أواق فالمراد خمس أواق من الفضة وهي بقدر قيمة أوقية الذهب في ذلك الوقت، فيكون الإخبار بأوقية الذهب عما وقع به العقد، وعن أواق الفضة عما حصل به الإيفاء ولا يتغير الحكم، ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية قال (فما زال يزيدني)، وأما رواية أربعة دنانير فموافقة أيضاً لأنه يحتمل أن تكون أوقية الذهب حينئذ وزن أربعة دنانير، وأما رواية أوقيتين فيحتمل أن إحداها وقع بها البيع والأخرى زيادة كما قال (وزادني أوقية).

(٣) قوله: (واستئنت عليه حملاته) هو بضم الحاء أي الحمل عليه.

(٤) قوله ﷺ: «أتراني ما كنتك» قال أهل اللغة الماكسة هي المكاملة في النقص من الثمن وأصله النقص، ومنه مكس الظالم وهو ما يتقصه ويأخذه من أموال الناس.

١٠٩- () وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى (يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ)، عَنْ زُكْرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِعَمَلِ حَدِيثِ ابْنِ نَجَّارٍ.

١١٠- () حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ: عَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَلَاخَقَ بِي، وَتَحَنَّنِي نَاضِحٌ لِي قَدْ أَتَى وَلَا يَكَاذُ يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «مَا لِي بِبُعِيرِكَ؟» قَالَ قُلْتُ: عَلِيلٌ، قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِبِلِ قُدَامَهَا يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «كَيْفَ تَرَى بِعِيرَكَ؟» قَالَ قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ قَالَ: «أَفْتَبِعُ بِهَا؟» فَاسْتَحْيَيْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ، قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ، فَبَعَثَهُ إِلَيْهِ، عَلَى أَنْ لِي فَقَارُ ظَهْرِهِ^(١) حَتَّى أَتِلُغَ الْمَدِينَةَ، قَالَ قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اللَّهُ إِنِّي عَرُوسٌ^(٢) فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَأَذِنَ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقَيْتُ خَالَي فَسَأَلَنِي، عَنْ الْبُعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، فَلَا مَنِي فِيهِ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: «مَا تَزَوَّجْتَ ابِكْرًا؟ أَمْ نَيْيَا؟»، فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ نَيْيَا، قَالَ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟^(٣)»، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُوفِّي وَالِدِي (أَوْ اسْتَشْهِدْ) وَلِي

فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي، فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ^(٣).

١١٢- () حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِدِ ابْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَخَلَّفَ نَاضِجِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَتَخَسَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: «ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ»، وَزَادَ أَيْضًا: قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: «وَاللَّهِ يَغْفِرُ».

(١) قوله: (فإن لرجل علي أوقية ذهب فهو لك بها قال قد أخذته به) هذا قد يمتنع به أصحابنا في اشتراط الإيجاب والقبول في البيع وأنه لا ينعقد بالمعاطة ولكن الأصح المختار انعقاده بالمعاطة، وهذا لا يمتنع انعقاده بالمعاطة فإنه لم يمتنع فيه عن المعاطة، والقائل بالمعاطة يجوز هذا فلا يرد عليه، ولأن المعاطة إنما تكون إذا حضر العوضان فأعطى وأخذ، فأما إذا لم يحضر العوضان أو أحدهما فلا بد من لفظ، وفي هذا دليل لأصح الوجهين عند أصحابنا وهو انعقاد البيع بالكناية. لقوله ﷺ: (قد أخذته به)، مع قول جابر: هو لك، وهذان اللفظان كناية.

(٢) قوله ﷺ لبلال: «اعطه أوقية من ذهب وزده» فيه جواز الوكالة في قضاء الدين وأداء الحقوق، وفيه استحباب الزيادة في أداء الدين وإرجاح الوزن.

(٣) قوله: (فأخذته أهل الشام يوم الحرة) يعني حرة المدينة كان قتال ونهب من أهل الشام هناك سنة ثلاث وستين من الهجرة.

١١٣- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمَّا أَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ أَعْيَا بَعِيرِي، قَالَ: فَتَخَسَّهُ قَوْتَبٌ فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَخْبَسُ خِطَامَهُ لَأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْبِرُ عَلَيْهِ، فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «بَغْيِي»، فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوَاقٍ^(١)، قَالَ قُلْتُ: عَلَى أَنْ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: «وَلَكُ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ»، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَرَأَوْنِي وَفِيَّ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي.

(١) قوله: (فبعته منه بخمس أواق) هكذا هو في جميع النسخ (فبعته منه) وهو صحيح جائز في العربية يقال بعته وبعث منه، وقد كثر ذكر نظائره في الحديث وقد أوضحت في تهذيب اللغات.

١١٤- () حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ^(١)، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي^(٢).

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ اسْتَفَارِهِ، (أَظَنُّهُ قَالَ غَايَاً)، وَأَقْتَصَرَ الْحَدِيثُ وَزَادَ فِيهِ:

قَالَ: «يَا جَابِرُ! أَتَوَفَّيْتَ الثَّمَنَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ، لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ». (أخرجه البخاري: ٢٤٧٠، ٢٨٦١).

(١) قوله: (حدثنا عقبة بن مكرم العمي) هو مكرم بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء، وأما العمي فبتشديد الميم منسوب إلى بني العم من عجم.

(٢) قوله: (عن أبي المتوكل الناجي) هو بالنون والجيم منسوب إلى بني ناجية وهم من بني أسامة بن لؤي، وقال أبو علي التستائي: هم أولاد ناجية امرأة كانت تحت أسامة بن لؤي.

١١٥- () حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بِوَقِيَّتَيْنِ وَدِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ^(١)، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارًا^(٢) أَمَرَ بِبِقَرَةٍ فَذَبَحَتْ^(٣)، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ أَتِيَ الْمَسْجِدَ فَأَصْلِيَ رَكَعَتَيْنِ^(٤)، وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ فَارْجَحَ لِي. (أخرجه البخاري: ٢٦٠٤، ٣٠٨٧، ٣٠٩٠، ٤٤٣، ٢٣٩٤، ٢٦٠٣).

(١) وقوله (ودرهم أو درهمين) موافق لقوله (وزادني قيراطاً)، وأما رواية (عشرين ديناراً) فمحمولة على دنائير صغار كانت لهم، ورواية (أربع أواق) شك فيها الراوي فلا اعتبار بها والله أعلم.

(٢) قوله: (فلما قدم صرار) هو بصاد مهملة مفتوحة ومكسورة والكسر أفصح وأشهر ولم يذكر الآكثرون غيره، قال القاضي: وهو عند الدارقطني والخطابي وغيرهما وعند أكثر شيوخنا صرار بصاد مهملة مكسورة وتخفيف الراء وهو موضع قريب من المدينة، قال: وقال الخطابي هي بئر قديمة على الثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق، قال القاضي: والأشبه عندي أنه موضع لا بئر، قال: وضبطه بعض الرواة في مسلم وبعضهم في البخاري ضرار بكسر الضاد المعجمة وهو خطأ، ووقع في بعض النسخ المعتمدة فلما قدم صرار غير مصروف والمشهور صرفه.

(٣) قوله: (أمر ببقرة فذبحت) فيه أن السنة في البقر الذبح لا النحر ولو عكس جاز. وأما قوله في الرواية الأخرى: (أمر ببقرة فنحرت) فالمراد بالنحر الذبح جمعاً بين الروايتين.

(٤) قوله: «أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين» فيه أنه يستحب للقادم من السفر أن يبدأ بالمسجد فيصلّي فيه ركعتين، وفيه أن نافلة النهار يستحب كونها ركعتين ركعتين كصلاة الليل وهو مذهبنا ومذهب الجمهور وسبق بيانه في كتاب الصلاة.

١١٦- () حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ

النبي ﷺ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِشَمَنِ قَدْ سَمَاهُ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقِيتَيْنِ وَالذَّرْهَمَ وَالذَّرْهَمَيْنِ.

وَقَالَ: أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَنَحَرَتْ، ثُمَّ قَسَمَ لَحْمَهَا.

١١٧- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ،

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَهُ: «قَدْ اخَذْتُ جَمَلَكَ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٣٠٩]

٢٢- باب من استسلف شيئاً ففَضَى خيراً مِنْهُ،

و «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»

١١٨- (١٦٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا^(١)، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ^(٢)، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خَيْارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ خَيْارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً»^(٣).

(١) أما البكر من الإبل فيفتح الباء وهو الصغير كالغلام من الأدميين والأنثى بكرة، وقلوص وهي الصغيرة كالجارية فإذا استكمل ست سنين ودخل في السابعة والقي رباعية بتخفيف الباء فهو رباع والآنثى رباعية بتخفيف الباء وأعطاه رباعياً بتخفيفها.

(٢) قوله: «قدمت عليه إبل الصدقة إلى آخره» هذا مما يستشكل فيقال: فكيف قضى من إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها؟ والجواب أنه ﷺ اقترض لنفسه فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعبيراً رباعياً ممن استحقه فملكه النبي ﷺ بشمته وأوفاه متبرعاً بالزيادة من ماله، ويدل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة التي قدمناها أن النبي ﷺ قال: «اشترؤا له سناً» فهذا هو الجواب المعتمد، وقد قيل فيه أجوبة غيره منها: أن المقرض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه فأعطاه من الصدقة حين جاءت وأمره بالقضاء.

(٣) وفي هذا الحديث جواز الاقتراض والاستدانة وإنما اقترض النبي ﷺ للحاجة، وكان ﷺ يستعذ بالله من المغرم وهو الدين.

وفيه: جواز اقتراض الحيوان، وفيه ثلاثة مذاهب الشافعي ومالك وجماعير العلماء من السلف والخلف أنه يجوز قرض جميع الحيوان إلا الجارية لمن يملك وطالها فإنه لا يجوز، ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطالها

كمحارمها والمرأة والحشى.

والمذهب الثاني: مذهب المزني وابن جرير وداود أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد.

والثالث: مذهب أبي حنيفة والكوفيين أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوان، وهذه الأحاديث ترد عليهم ولا تقبل دعواهم النسخ بغير دليل.

وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان وحكمه حكم القرض، وفيها أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جر منفعة فإنه منهي عنه لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، ومذهبنا أنه يستحب الزيادة في الأداء عما عليه، ويجوز للمقرض أخذها سواء زاد في الصفة أو في العدد بأن أقرضه عشرة فأعطاه أحد عشر، ومذهب مالك أن الزيادة في العدد منهي عنها، وحجة أصحابنا عموم قوله ﷺ: «خيركم أحسنكم قضاء».

١١٩- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ جَعْفَرٍ، سَمِعْتُ زَيْدَ ابْنَ أَسْلَمَ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا، بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ خَيْرَ عِيَادِ اللَّهِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

١٢٠- (١٦٠١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ ابْنُ عُثْمَانَ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهْزَلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا^(١)». فَقَالَ لَهُمْ: «اشْتَرُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ»، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا مِثًا هَرَّ خَيْرٌ مِنْ سِنَةٍ، قَالَ: «فَاشْتَرُوا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ خَيْرِكُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٤٠١، ٢٦٠٦، ٢٦٠٩، ٢٣٩٠].

(١) في أنه يحتمل من صاحب الدين الكلام المعتاد في المطالبة، وهذا الإغلاظ المذكور محمول على تشدد في المطالبة ونحو ذلك من غير كلام فيه قدح أو غيره مما يقتضي الكفر، ويحتمل أن القائل الذي له الدين كان كافراً من اليهود أو غيرهم والله أعلم.

١٢١- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهْزَلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثًا، فَأَعْطَى سِنًا فَوْقَهُ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً»^(١).

(١) وقوله ﷺ: «خياركم محاسنكم قضاء» قالوا معناه ذرو المحاسن

سماهم بالصفة، قال القاضي: وقيل هو جمع محسن بفتح الميم، وأكثر ما يجي أحاسنكم جمع أحسن.

١٢٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَقاضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ سِتًّا فَوْقَ سِتْوَةٍ»، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

٢٣- باب جَوَازِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ،

مِنْ جَنْسِهِ، مُتَفَاضِلًا

١٢٣- (١٦٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَابْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جَاءَ عَبْدُ قَبَايِعِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بُعْيِيهِ»، فَاشْتَرَاهُ بَعْدَئِذٍ اسْوَدَيْنِ. ثُمَّ لَمْ يَبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ «أَعْبَدُ هُوَ»^(١).

(١) هنا عمول على أن سيده كان مسلماً ولهذا باعه بالعبدین الأسودین والظاهر أنهما كانا مسلمين، ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر، ويحتمل أنه كان كافراً أو أنهما كانا كافرين، ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الهجرة إما بينة وإما بتصديق العبد قبل إقراره بالحرية، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق والإحسان العام فإنه كره أن يرد ذلك العبد خائباً بما قصده من الهجرة وملازمة الصحبة فاشتراه ليتم له ما أراد، وفيه جواز بيع عبد بعبد سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة وهذا يجمع عليه إذا بيع نقداً وكذا حكم سائر الحيوان، فإن باع عبداً بعبدین أو بعيراً بعيرين إلى أجل فمذهب الشافعي والجمهور جوازه، وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يجوز وفيه مذاهب لغيرهم والله أعلم.

٢٤- باب الرهن وجَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ كَالسَّفَرِ^(١)

(١) في الباب حديث عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعاً له من حديد) فيه جواز معاملة أهل الذمة والحكم بثبوت أملاكهم على ما في أيديهم، وفيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التقلل من الدنيا وملازمة الفقر، وفيه جواز الرهن وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا مجاهداً وداود فقالا: لا يجوز إلا في السفر تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ كُتِمَ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ واحتج الجمهور بهذا الحديث وهو مقدم على دليل خطاب

إلى الآية. وأما اشتراء النبي ﷺ الطعام من اليهودي ورهنه عنده دون الصحابة فقليل فعله بياناً لجواز ذلك، وقيل لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، وقيل لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ ولا يقبضون منه الثمن، فعدل إلى معاملة اليهودي لتلا يضيق على أحد من أصحابه، وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب ولا يستعينون به في إقامة دينهم ولا يبيع مصحف ولا العبد المسلم لكافر مطلقاً والله أعلم.

١٢٤- (١٦٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً بِسِتْيَةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعاً لَهُ رَهْنًا. (إِخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٠٦٨، ٢٠٩٦، ٢٢٠٠، ٢٢٥١، ٢٢٨٦، ٢٢٥٢، ٢٥٠٩، ٢٥١٣، ٢٥١٦، ٢٤٦٧).

١٢٥- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً، وَرَهْنَهُ دِرْعاً مِنْ حَدِيدٍ.

١٢٦- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: ذَكَرْنَا الرُّهْنَ فِي السَّلَامِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ ابْنُ يَزِيدَ.

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعاً لَهُ مِنْ حَدِيدٍ.

١٢٦- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ حَدِيدٍ.

٢٥- باب السَّلَامِ^(١)

(١) قال أهل اللغة: يقال أهل السلم والسلف وأسلم وأسلم وأسلم

وسلف ويكون السلف أيضاً قرضاً ويقال استسلف، قال أصحابنا: ويشترك السلم والقرض في أن كلا منهما إثبات مال في الذمة بمثلول في الحال، وذكروا في حد السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلاً سمي سلفاً لتسليم رأس المال في المجلس، وسمي سلفاً لتقديم رأس المال واجمع المسلمون على جواز السلم.

١٢٧- (١٦٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِذُ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْوَيْهَالِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ، السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ فَقَالَ: «مَنْ اسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ^(١)»، إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ^(٢). [آخره البخاري: ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٥٣].

(١) قوله ﷺ: (من سلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم) هكذا هو في أكثر الأصول ثمر بالثلاثة وفي بعضها ثمر بالثلاثة وهو أعم وهكذا في جميع النسخ، ووزن معلوم بالواو لا باو، ومعناه أن أسلم كيلاً أو وزناً فليكن معلوماً، وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزناً وهو جائز بلا خلاف، وفي جواز السلم في الموزون كيلاً وجهان لأصحابنا أصحهما جوازه كعكسه.

(٢) فيه جواز السلم وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما مما يضبط به، فإن كان مذكوراً كالثوب اشترط ذكر ذرعان معلومة، وإن كان معدوداً كالحيوان اشترط ذكر عدد معلوم، ومعنى الحديث أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيلاً معلوماً، وإن كان في موزون فليكن وزناً معلوماً، وإن كان موجباً فليكن أجله معلوماً، ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم موجباً بل يجوز حالاً لأنه إذا جاز موجباً مع الغرر فجواز الحال أولى لأنه أبعد من الغرر، وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً، كما أن الكيل ليس بشرط بل يجوز السلم في الثياب بالنزع، وإنما ذكر الكيل بمعنى أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيلاً معلوماً، أو في موزون فليكن وزناً معلوماً. وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز المؤجل، فجوز الحال الشافعي وآخرون ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون واجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به.

١٢٨- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْوَيْهَالِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْلَفَ فَلَا يُسْلِفْ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ».

١٢٨- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ^(١)، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ. وَلَمْ يَذْكُرْ «إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ».

(١) هكذا هو في نسخ بلادنا عن ابن عينة، وكذا وقع في رواية أبي أحمد الجلودي، ووقع في رواية ابن ماهان عن مسلم عن شيوخه هؤلاء الثلاثة عن ابن علية وهو إسماعيل بن إبراهيم قال أبو علي الغساني وآخرون من الحفاظ: والصواب رواية ابن ماهان، قالوا: ومن تأمل الباب عرف ذلك، قال القاضي: لأن مسلماً ذكر أولاً حديث ابن عينة عن ابن أبي نجيح وفيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح وليس فيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث ابن علية عن ابن أبي نجيح وقال بمثل حديث عبد الوارث ولم يذكر إلى أجل معلوم، ثم ذكر حديث سفیان الثوري عن ابن أبي نجيح وقال بمثل حديث ابن عينة يذكر فيه الأجل.

١٢٨- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. يَذْكُرُ فِيهِ «إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ».

٢٦- باب تحريم الإحتكار في الأقوات

١٢٩- (١٦٠٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْبِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَغْنِي ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: كَانَ سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ.

أَنْ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ»^(١). فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْكِرُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْكِرُ.

(١) قوله ﷺ: (من احتكر فهو خاطئ) وفي رواية: (لا يحتكر إلا خاطئ) قال أهل اللغة: الخاطئ بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار، قال أصحابنا: الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال بل يدره ليغلو ثمنه، فاما إذا جاء من قريبه أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله أو ابتاعه ليبيعه في وقته فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا.

قال العلماء: والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم

وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّا كُنَّا وَكَثَرَةُ الْخَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ».

٢٨- باب الشُّفْعَةِ (١)

(١) قال أهل اللغة: الشُّفْعَةُ من شَفَعَتِ الشَّيْءَ إِذَا ضَمَمْتَهُ وَثَبَّتَهُ وَمَنَّهُ شَفَعَ الْأَذَانُ، وَسُمِّيَتْ شُفْعَةً لَضَمِّ نَصِيبٍ إِلَى نَصِيبٍ، وَالرَّبْعَةُ وَالرَّبْعُ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَإِسْكَانَ الْبَاءِ وَالرَّبْعُ الدَّارُ وَالْمَسْكَنُ وَمَطْلَقُ الْأَرْضِ وَأَصْلُهُ الْمَنْزِلُ الَّذِي كَانُوا يَرْتَبِعُونَ فِيهِ، وَالرَّبْعَةُ ثَانِيَةُ الرَّبْعِ وَقِيلَ وَاحِدَةٌ وَالْجَمْعُ الَّذِي هُوَ اسْمُ الْجِنْسِ رُبْعٌ كَثْرَةٌ وَغَرٌّ، وَاجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ فِي الْعَقَارِ مَا لَمْ يَقْسَمْ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ إِزَالَةُ الضَّرَرِ عَنِ الشَّرِيكِ، وَخَصَتْ بِالْعَقَارِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأَنْوَاعِ ضَرَرًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ فِي الْحَيَوَانِ وَالثِّيَابِ وَالْأَمْتَةِ وَسَائِرِ الْمَقُولِ.

قال القاضي: وشذ بعض الناس فائتت الشُّفْعَةُ فِي الْعُرُوضِ وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ عَطَاءٍ وَتَبَّتْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الثُّوبِ، وَكُنَّا حَكَاهَا عَنْهُ ابْنُ الْمُنْزَلِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أَنَّهَا تَبَّتْ فِي الْحَيَوَانِ وَالْبَنَاءِ الْمُنْفَرِدِ، وَأَمَّا الْمَقْسُومُ فَهَلْ تَبَّتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ بِالْجَوَارِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَاحِدٌ وَجَاهِزُ الْعُلَمَاءِ لَا تَبَّتْ بِالْجَوَارِ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْزَلِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالزُّهْرِيَّ وَبُخَيْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي الزِّيَادِ وَرَبِيعَةَ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَالْمَغِيرَةَ بَنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: تَبَّتْ بِالْجَوَارِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَلَى أَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَبَّتْ إِلَّا فِي عَقَارٍ يَحْتَمِلُ لِلْقِسْمَةِ بِخِلَافِ الْحِمَامِ الصَّغِيرِ وَالرَّحَى وَغَوِ ذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا مَنْ يَقُولُ بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ.

١٣٣- (١٦٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ رَحْبِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ (١) فِي رَيْبَةٍ أَوْ نَخْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ» (٢). [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢٥٧، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٦٧٦ بِالْقِطْعَةِ الْأُولَى وَزِيَادَةً]

(١) أَمَا قَوْلُهُ ﷺ: (فَمَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ) فَهُوَ عَامٌ يَتَنَاوَلُ الْمُسْلِمَ وَالْكَافِرَ وَالذِّمِّيَّ فَتَبَّتْ لِلذِّمِّيِّ الشُّفْعَةُ عَلَى السَّلَامِ كَمَا تَبَّتْ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الذِّمِّيِّ، هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ

يَجِدُوا غَيْرَهُ أَجْبَرَ عَلَى بَيْعِهِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَمَعْمَرِ رَاوِي الْحَدِيثِ أَنَّهُمَا كَانَا يَحْتَكِرَانِ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَآخَرُونَ: إِنَّمَا كَانَ يَحْتَكِرَانِ الزَّيْتَ وَحَمَلَا الْحَدِيثَ عَلَى احْتِكَارِ الْقُوَّةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالْغَلَاءِ، وَكُنَّا حَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

١٣٠- () حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ».

١٣٠- () قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مَحْسَلِمٌ: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ ابْنِ أَبِي مَعْمَرٍ، أَحَدِ بَنِي عَبْدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١)، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ ابْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى.

(١) قَالَ الْغُسَّانِيُّ وَغَيْرُهُ: هَذَا أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ الْمَقْطُوعَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، قَالَ الْقَاضِي: قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى مَقْطُوعًا إِنَّمَا هُوَ مِنْ رَوَايَةِ الْمَجْهُولِ وَهُوَ كَمَا قَالَ الْقَاضِي وَلَا يَضُرُّ هَذَا الْحَدِيثُ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ مُتَابِعَةٌ وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرُقٍ مُتَّصِلَةٍ بِرَوَايَةِ مَنْ سَمَاهُمْ مِنَ الثَّقَاتِ، وَأَمَّا الْمَجْهُولُ فَقَدْ جَاءَ مَسْمُومًا فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ عَنْ وَهَبِ بْنِ بَقِيَّةٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَحْيَى بِإِسْنَادِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧- باب النَّهْيِ عَنِ الْخَلْفِ فِي الْبَيْعِ

١٣١- (١٦٠٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمْوِيُّ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ.

كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ. أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْخَلْفُ مَتَّفَقٌ لِلسَّلْعَةِ، مَمْنُوحَةٌ لِلرَّيْبِ» (١). [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٠٨٧.]

(١) الْمُنْفَقَةُ وَالْمَمْنُوحَةُ يَفْتَحُ أَوَّلُهُمَا وَثَانِيَهُمَا وَإِسْكَانُ ثَانِيَهُمَا فِيهِ النَّهْيُ عَنْ كَثْرَةِ الْخَلْفِ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّ الْخَلْفَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مَكْرُوهٍ، وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِ هُنَا تَرْوِيجُ السَّلْعَةِ وَرَبْمَا اغْتَرَّ الْمُشْتَرِي بِالْمِيزَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٣٢- (١٦٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ

١٣٦- () حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.
كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(١) قال القاضي: رويتا قوله خشبة في صحيح مسلم وغيره من الأصول والمصنفات خشبة بالافراد وخشبة بالجمع، قال: وقال الطحاوي عن روح بن الفرج: سألت أبا زيد والحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتثنية على الافراد. قال عبد الغني بن سعيد: كل الناس يقولونه بالجمع إلا الطحاوي.

(٢) قوله: (ما لي أراكم عنها معرضين) أي: عن هذه السنة والخصلة والموعظة أو الكلمات. وجاء في رواية أبي داود: «ففسكوا رؤوسهم فقال: ما لي أراكم أعرضتم»، واختلف العلماء في معنى هذا الحديث هل هو على النذب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحابهما في المذهبين النذب وبه قال أبو حنيفة والكوفيون. والثاني: الإيجاب وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث وهو ظاهر الحديث، ومن قال بالنذب قال ظاهر الحديث أنهم توقفوا عن العمل فلهذا قال: ما لي أراكم معرضين، وهذا يدل على أنهم فهموا منه النذب لا الإيجاب ولو كان واجبا لما أطبقوا على الإعراض عنه والله أعلم.

(٣) وقوله: (بين أكتافكم) هو بالنشاء المثناة فوق أي بينكم، قال القاضي: قد رواه بعض رواة الموطأ أكتافكم بالنون ومعناه أيضا بينكم والكف الجانب، ومعنى الأول أني أصرح بها بينكم وأوجعكم بالتقريع بها كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه.

٣٠- باب تَحْرِيمِ الظُّلْمِ وَغَضَبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا

١٣٧- (١٦١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرْدٍ وَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنِ الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ ابْنِ سَهْلٍ ابْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ.

عَنْ سَعِيدِ ابْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ نَفِيلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١). [إخرجه البخاري: ٢٤٥٢].

(١) قال أهل اللغة: الأرضون بفتح الراء وفيها لغة قليلة بإسكانها حكاهما الجوهري وغيره. قال العلماء: هذا تصريح بأن الأرضين سبع طبقات وهو موافق لقول الله تعالى: «سبع سموات ومن الأرض مثلهن»

والحسن وأحمد رضي الله عنهم: لا شفعة للذمي على المسلم، وفيه ثبوت الشفعة للأعرابي كثبوتها للمقيم في البلد وبه، قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر والجمهور وقال الشعبي: لا شفعة لمن لا يسكن بالمصر.

(٢) فهو محمول عند أصحابنا على النذب إلى إعلامه وكراهة بيعه قبل إعلامه كراهة تزويجه وليس بمحرم، ويتناولون الحديث على هذا ويصدق على المكروه أنه ليس بمحلال ويكون الحلال بمعنى المباح وهو مستوي الطرفين، والمكروه ليس بمباح مستوي الطرفين بل هو راجح الترك، واختلف العلماء فيما لو أعلم الشريك بالبيع فأذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وعثمان البتي وابن أبي ليلى وغيرهم له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والثوري وأبو عبيد وطائفة من من أهل الحديث ليس له الأخذ، وعن أحمد روايتان كالذميين والله أعلم.

١٣٤- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ نُمَيْرٍ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تَقْسَمْ رِبْعَةً أَوْ حَائِطًا، لَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكُهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. [إخرجه البخاري: ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢٥٧، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٦٩٧٦ بالقطعة الأولى وزيادة].

١٣٥- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشفعة في كل شريك في أرض أو ربع أو حائط، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع، فإن أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه».

٢٩- باب غَرْزِ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ

١٣٦- (١٦٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَعِ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً»^(١) فِي جِدَارِهِ. قَالَ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ^(٢)؟ وَاللَّهِ! لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ^(٣). [إخرجه البخاري: ٢٤٦٣، ٥٦٢٧].

١٤٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

١٤١- (١٦١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

١٤٢- (١٦١٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، يَغْنِي ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ (وَهُوَ ابْنُ شَدَادٍ)، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

أَنْ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ! اجْتَنِبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ^(١) طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [إخْرجه البخاري: ٢٤٥٣، ٣١٩٥].

(١) وقوله ﷺ: (من ظلم قيد شبر من الأرض) هو بكسر القاف وإسكان الياء أي قدر شبر من الأرض، يقال: قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد. وفي الباب حبان بن هلال بفتح الحاء. وفي حديث سعيد بن زيد رضي الله عنهما منقبه له وقبول دعائه وجواز الدعاء على الظالم ومستدل أهل الفضل والله أعلم.

١٤٢- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، أَخْبَرَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٣١- باب قَدْرِ الطَّرِيقِ^(١) إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهِ

(١) وأما قدر الطريق فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوك طريقاً مسبلة للمارين فقدرها إلى خيرته والأفضل توسيعها، وليست هذه الصورة مرادة الحديث وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحياءها، فإن اتفقوا على شيء فذاك وإن اختلفوا في قدره جعل سبع أذرع وهذا مراد الحديث. أما إذا وجدنا طريقاً سلوكاً وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يستولي على شيء منه وإن قل لكن له عمارة ما حوالبه من الموات وملكه بالإحياء بحيث لا يضر المارين، قال أصحابنا: ومتى وجدنا جادة مستطرفة

وأما تأويل المائلة على الهيئة والشكل فخلاص الظاهر، وكذا قول من قال المراد بالحديث سبع أرضين من سبع أقاليم لأن الأرضين سبع طباق، وهذا تأويل باطل أبطله العلماء بأنه لو كان كذلك لم يطوق الظالم بشبر من هذا الإقليم شيئاً من إقليم آخر بخلاف طباق الأرض فإنها تابعة لهذا الشبر في الملك، فمن ملك شيئاً من هذه الأرض ملكه وما تحته من الطباق.

قال القاضي: وقد جاء في غلط الأرضين وطباقهن وما يبين حديث ليس بثابت، وأما التطويق المذكور في الحديث فقالوا: يحتمل أن معناه أنه يحمل مثله من سبع أرضين ويكلف إطاعة ذلك، ويحتمل أن يكون يجعل له كالطوق في عنقه كما قال سبحانه وتعالى: «سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخْلُقُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وقبل معناه: أنه يطوق إسم ذلك ويلزمه كلزوم الطوق بعنقه، وعلى تقدير التطويق في عنقه يطول الله تعالى عنقه كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره. وفي هذه الأحاديث تحريم الظلم وتحريم الغصب وتغليظ عقوبته وفي إمكان غضب الأرض وهو مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة ﷺ: لا يتصور غضب الأرض.

١٣٨- () حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ.

عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ، أَنَّ أَرَوَى خَاصَمَتْهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِيَّاهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَادِيَةً، فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا. قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْجُذْرَ، تَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَنٍ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

١٣٩- () حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّ أَرَوَى بِنْتُ أُوَيْسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ أَرْضِهَا، فَخَاصَمَتْهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا كُنْتُ أَخَذْتُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئاً بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَادِيَةً فَعَمِّ بَصَرَهَا وَاقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا.

قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيَّنَّا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَمَاتَتْ. [إخْرجه البخاري: ٣١٩٨].

ومسلماً مشروعاً نافذاً حكماً باستحقاق الاستطراق فيه بظاهر الحال ولا يعتبر مبتداً مصيره شارعاً، قال إمام الحرمين وغيره: ولا يحتاج ما يجعله شارعاً إلى لفظ في مصيره شارعاً ومسبلاً، هذا ما ذكره أصحابنا فيما يتعلق بهذا الحديث، وقال آخرون: هذا في الألفية إذا أراد أهلها البيان فيجعل طريقهم عرضه سبعة أذرع لدخول الأحمال والأثقال ومخرجها وتلاقيها، قال القاضي: هذا كله عند الاختلاف كما نص عليه في الحديث، فأما إذا اتفق أهل الأرض على قسمته وإخراج طريق منها كيف شاؤوا فلهم ذلك ولا اعتراض عليهم لأنها ملكهم، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

١٤٣- (١٦١٣) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ»^(١). [أخرجه البخاري: ٢٤٧٣].

(١) هكنا هو في أكثر النسخ «سبع أذرع»، وفي بعضها: «سبعة أذرع» وهما صحيحان، والنزاع يذكر ويؤنث والتأنيث أفصح.